أوروبيــون لأجــل القـــدس

europeans for alquds

القدس 2021

التهويد يفجّر المواجهة

2022

جـــــــدول المحتويات

فهرس المحتويات	2
الملخص التنفيذي	4
أولاً: مدينة القدس .. الواقع تحت الاحتلال	9
• بناء المستوطنات	10
• إلغاء حقوق الإقامة	11
• مصادرة الأراضي وتدمير المنازل	11
• الإغلاق العسكري وبناء جدار الفصل العنصري	12
ثانيًا: الوضع القانوني لمدينة القدس	14
ثالثا: سياسات التهويد والاستيطان	16
رابعًا: الحق في الحياة والسلامة البدنية	20
1. الشهداء	20
2. الإصابات	27
3. نقاط المواجهات	28
4. التعذيب والتنكيل	28

خامسًا: حالات الاقتحام والاعتقال والحبس المنزلي 29

سادسًا: حالات هدم المنازل والممتلكات والأعيان 30

- الاستيلاء على المنازل والبنايات السكنية 32
- عمليات الهدم الذاتي في القدس الشرقي 32
- هدم المنشآت 35

سابعًا: الاعتداء على المسجد الأقصى واقتحامه 37

ثامنًا: حالات الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس 42

تاسعًا: اعتداءات المستوطنين 44

عاشرًا: الحصار والحواجز وحرية الحركة 45

الحادي عشر: الحريات الإعلامية والعامة 47

الثاني عشر: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية 48

الخلاصة والمطالب 50

الملخص التنفيذي

كشف تقرير شامل حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في القدس خلال عام 2021، أن الاحتلال الإسرائيلي اقترف 11279 انتهاكًا مركبًا، هدفت جميعها لتكريس التهويد والاستيطان في مدينة القدس المحتلة، ومحاولة تقليص الوجود الفلسطيني الإسلامي في المدينة.

وأكد التقرير الذي أعده «أوروبيون لأجل القدس» تحت عنوان «القدس 2021 .. التهويد يفجر المواجهة» أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهج سياسات ترتكز على التمييز العنصري وترقى إلى التطهير العرقي للإحكام سيطرته على المدينة المحتلة وتغيير هويتها وطابعها.

وأشار التقرير إلى أن منطقة باب العامود والمسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، كانوا مسرح الأحداث الأكثر سخونة بفعل اعتداءات لاحتلال ومستوطنيه، وهو ما جوبه بصمود ومواجهة مقدسية، سرعان ما فجر مواجهة عسكرية مع قطاع غزة وشبه انتفاضة في الضفة الغربية؛ في رسالة بدت حاسمة أن القدس والمسجد الأقصى هما عنوان التفجير والهدوء في المنطقة.

ووثق التقرير قتل قوات الاحتلال الإسرائيلي 14 فلسطينيًّا، منهم 3 نساء وطفلان في مدينة القدس المحتلة، خلال عام 2021، كان بين الشهداء 2 قتلوا برصاص مستوطنين. وجاءت عمليات القتل بزيادة 100 % عن العام السابق، الذي شهد استشهاد 7 مواطنين. وغلب على عمليات القتل، عمليات الإعدام

الميداني والتصفية، والذريعة الدائمة هو الاشتباه بنية هؤلاء تنفيذ عملية ضد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين، رغم انه في كل الأحوال يكون بالإمكان السيطرة على الضحايا دون قتلهم.

ورصد التقرير (1783) إصابة ضمنهم نساء وأطفال قاصرين، جميعهم أصيبوا برصاص أو قنابل مباشرة، فضلا عن إصابة العشرات بحالات اختناق جراء الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال.

وجاء عدد الإصابات بزيادة بنسبة 1973 % عن العام السابق الذي سجل فيه 86 إصابة فقط. وجاءت أغلب الإصابات في شهر مايو، حيث أصيب 1256 مواطنًا، وشهدت مدن وأحياء القدس اندلاع مواجهات قوية مع الاحتلال خلال محاولته فرض وقائع جديدة في منطقة باب العامود المؤدية للبلدة القديمة والمسجد الأقصى، ومحاولة التهجير الجماعي للمقدسيين في حي الشيخ جراح وسلوان.

ورصد التقرير (908) عملية إطلاق نار من قوات الاحتلال في أرجاء القدس خلال عام 2021، وجاءت بزيادة كبيرة عن عام 2020 الذي شهد 543 عملية إطلاق نار ونقطة مواجهات مع القوات الإسرائيلية.

كما وثق التقرير (984) حالة تعرض فيها شبان وأطفال لعمليات تعذيب وضرب، بما يخالف قواعد القانون الدولي التي تحظر التعذيب.

ورصد التقرير أكثر من 2422 عملية اقتحام ومداهمة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي للأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، تخللها 2541 حالة اعتقال.

وقد جاءت الاقتحامات بزيادة بنسبة 67.6 % عن العام السابق الذي شهد 1445 عملية اقتحام ومداهمة.

علمًا أن بعض الشخصيات تكرر اعتقالها عدة مرات.

ومن أبرز الشخصيات التي تعرضت للاعتقال وجرى الإفراج عنها لاحقا خلال هذا العام وتكرر ذلك عدة مرات، رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث ، وهنادي الحلواني وخديجة خويص.

كما استدعت قوات الاحتلال أكثر من 425 عملية استدعاء لمواطنين خاصة من فئة الشباب والأطفال والشيوخ والنساء الناشطين في الدفاع عن المسجد الأقصى، وفرضت على العشرات منهم الحبس المنزلي أو الإبعاد عن الأقصى.

وحول عمليات الهدم، أظهرت المعطيات التي جمعها التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت 276 عملية هدم في عام 2021، جاء الأعلى منها في شهر أغسطس/آب بواقع 55 عملية هدم.

وكان لافتًا أن شهر مايو لم يشهد أي عملية هدم، وهو الشهر الذي شهد انتفاضة مقدسية واندلاع جولة مواجهة عسكرية مع غزة رفضًا لمحاولات الاحتلال فرض أمر واقع جديد في المدينة المحتلة.

وأظهرت المعطيات أن قوات الاحتلال دمرت وهدمت 119 منزلاً ما تسبب بتشريد نحو 487 فردًا في أحياء القدس المحتلة. وتستخدم قوات الاحتلال الجرافات لتنفيذ عمليات الهدم للبنايات والمنازل المتنقلة والخيام السكنية.

وتجري عمليات الهدم، غالبا تحت ذريعة عدم وجود ترخيص، رغم أن سلطات الاحتلال تمنع شبه كليا منح التراخيص وتفرض غرامات مالية باهظة على البنايات قبل هدمها.

ووفق التقرير؛ فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي أجبرت قسرًا مواطنين مقدسيين على هدم (92) منزلاً ذاتيًّا خلال عام 2021، ما أدى إلى تشريد عشرات المواطنين.

ورصد التقرير هدم قوات الاحتلال أكثر من 98 منشأة مختلفة، أغلبها عبارة عن محال أو بركسات وورش سيارات وبينها مدرسة في أحياء القدس المحتلة.

وشهد شهر أكتوبر أكبر عمليات هدم لمنشآت بواقع 30 منشأة في مدينة القدس المحتلة.

وأكد التقرير أن المسجد الأقصى كان في بؤرة الاستهداف الإسرائيلي، من خلال عمليات الاقتحام المتكررة من قوات الاحتلال والمستوطنين من جهة، وعمليات منع الترميم والعراقيل في وجه وصول المصلين المسلمين من جهة ثانية التي برزت بوضوح في عام 2021.

وبدا واضحًا أن استهداف المسجد الأقصى آخذ بالتصاعد أيضا بعد تولي حكومة بينيت المكونة من تيارات يسارية بقيادة حزب يميني متشدد الحكم في إسرائيل، وبالذات بعد مؤتمر جماعات المعبد المتطرفة في نوفمبر/تشرين الثاني الذي ناقش مقترحات متطرفة لتعزيز ما سمي «الحضور اليهودي» في الأقصى، ومضاعفة أعداد المقتحمين إلى 10 أضعاف.

وخلال العام شارك 38761 مستوطنًا في اقتحام المسجد الأقصى، وجرت محاولة لإقرار الصلاة الصامتة

وفرض اقتحام المسجد على المدارس الإسرائيلية، بتساوق واضح من المستوى الرسمي الإسرائيلي مع «منظمات المعبد» ومطالبها.

وخلال هذا العام، أصدرت سلطات الاحتلال 510 قرار إبعاد كان أوسعها في شهر أكتوبر حيث سجل 216 قرار إبعاد.

ومن بين المبعدين رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري ونائب مدير أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات، ومنع محافظ القدس من دخول الضفة الغربية.

ورصد التقرير ما لا يقل عن (214) اعتداءً نفذها المستوطنون وتمثلت في الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، وكتابة شعارات عنصرية.

وتجري تلك الاعتداءات غالبا تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تتجاهل شكاوى الفلسطينيين، ما يشكل تشجيعا للمستوطنين على اقتراف اعتداءاتهم.

ومن أخطر الاعتداءات هذا العام، تورطهم في قتل مواطنين، والاشتراك مع جيش الاحتلال في إطلاق النار على المواطنين خاصة في حي الشيخ جراح، والاعتداءات المتكررة على السائقين والسيارات وكتابة الشعارات العنصرية وإعطاب إطارات السيارات، والاستيلاء على المنازل.

ووفق المعطيات غير الرسمية المتوفرة فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي صدّقت خلال عام 2021 على بناء 18 ألف و240 وحدة استيطانية في في القدس، مقابل هدمها أكثر من 177 مبنى سكنيا فلسطينيًّا، ما أثر مباشرة على 1422 مواطنا، علاوة على إصدار قرارات هدم لأكثر من 200 منزل.

وشملت عمليات التوسع الاستيطاني مطار قلنديا، وجفعات همتوس، وبيت صفافا، والتلة الفرنسية، والعيسوية، وصور باهر، وإم طوبا، وجبل المكبر، والولجة، وشعفاط، وبيت حنينا، وجبل المشارف وكرم المفتي».

وخلال العام كُشف النقاب عن مخططات إقامة 6 بؤر استيطانية داخل أحياء الشيخ جراح وبيت حنينا وصور باهر وبيت صفافا وباب العامود في المدينة، على أنقاض منازل يخطط ما يسمى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي لطرد سكانها منها».

وأقر الاحتلال خلال 2021، 9 مشاريع تهويدية في محيط المسجد الأقصى، بالإضافة إلى حفرية نفقين، أحدهما يبدأ من عين سلوان باتجاه باب المغاربة وحائط البراق بالأقصى، وآخر من منطقة القصور الأموية.

ولأول مرة منذ احتلال القدس عام 1967 يطلق الاحتلال اسما عبريا ذا دلالة تهويدية على ساحة أو طريق داخل الحي الإسلاميّ في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، حيث جرت في نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي مراسم افتتاح «كيكار هجفورا» -أي ميدان الأبطال- في مقطع حيوي من طريق الواد، في سابقة تهويدية وتغيير لاتفاق الوضع القائم.

وجددت أوروبيون لأجل القدس موقفها المستند لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بأن مدينة القدس، هي مدينة محتلة وما تقترفه إسرائيل فيها يشكل انتهاكات جسيمة لمواثيق حقوق الإنسان.

وحذرت من الخطط الإسرائيلية الساعية لفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى، وتغيير الأمر الواقع للأسوأ، وهي أمور تنذر بتفجر موجات جديدة من الصراع والعنف.

كما حذرت من سياسات الاحتلال الرامية لعمليات تهجير جماعية في أحياء عديدة بالقدس المحتلة خلال العام 2022 استكملاً لما حدث العام الماضي وما سبق حيث نفذت عشرات عمليات الهدم لصالح تنفيذ مشاريع استيطانية وتغيير الطابع الديمغرافي في المدينة.

ودعت الأمم المتحدة وعموم المجتمع الدولي ودول الاتحاد الأوروبي إلى تحمل مسؤولياتهم في وقف انتهاك إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والضغط على الاحتلال لوقف انتهاكاته وحماية الفلسطينيين.

وفيما يلي النص الكامل للتقرير.

أولاً: مدينة القدس .. الواقع تحت الاحتلال

تقع مدينة القدس في وسط فلسطين، وتبعد نحو 60 كيلومترا شرق البحر المتوسط وحوالي 35 كيلومترا غرب البحر الميت، و250 كيلومترا شمالا عن البحر الأحمر، وتبعد عن عمّان 88 كيلومترا غربا، وعن بيروت 388 كيلومترا جنوبا وعن دمشق 290 كيلومترا جنوب غرب. وهي تصنف أكبر مدينة فلسطينية، وتتبع للضفة الغربية.

في ديسمبر/كانون الأول 1917 سقطت القدس بيد الجيش البريطاني بعد البيان الذي أذاعه الجنرال ألنبي، ومنحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وأصبحت القدس عاصمة فلسطين تحت الانتداب البريطاني (1920-1948)، ومنذ ذلك الحين دخلت المدينة في عهد جديد كان من أبرز سماته زيادة أعداد المهاجرين اليهود إليها، خاصة بعد وعد بلفور عام 1917.

وفي عام 1948 أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب في فلسطين وسحب قواتها، فاستغلت العصابات الصهيونية حالة الفراغ السياسي والعسكري وأعلنت قيام الدولة الإسرائيلية.

وفي 3 ديسمبر/كانون الأول 1948 أعلن ديفد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل أن «القدس الغربية» عاصمة

للدولة الإسرائيلية الوليدة، في حين خضع شرقي القدس للسيادة الأردنية حتى هزيمة يونيو/حزيران 1967 حيث أكملت إسرائيل احتلال المدينة وأعلنت ضمها إليها.

واتخذت إسرائيل عدة إجراءات لدمج غربي القدس وضمها لها. في أيلول 1948، تأسّست المحكمة العليا في القدس، وفي شباط 1949 اجتمع أعضاء الكنيست في المدينة. تبع ذلك تأسيس عدد من الوزارات ومرافق للخدمات العامة في المدينة. أعلنت إسرائيل في عام 1950 أن القدس هي عاصمتها.

وعندما احتلت إسرائيل شرقي القدس في حرب حزيران 1967 تبنّت عدداً من الاقتراحات لتوحيد قسمي المدينة، بما في ذلك سن قانون في عام 1967 لتطبيق القانون المدني الإسرائيلي على شرقي القدس. وأصدرت إسرائيل في عام 1980 «القانون الأساسي» الذي لم يُعلن رسمياً ضم القدس الشرقية، لكنه ضمّها عملياً بإعلان المدينة الموحّدة عاصمة لإسرائيل ومقر مؤسسات الدولة الرئيسية.

في 6 ديسمبر 2017 اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسميا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفي 14 مايو 2018 تم رسميا الإعلان عن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وسط رفض فلسطينية ومعارضة دولية واسعة.

ومنذ عام 1967 لم تتوقف محاولة الاحتلال الإسرائيلي تعزيز هيمنته على مدينة القدس من خلال اتباع عدد من السياسات الممنهجة وهي:

بناء المستوطنات:

ضمّت إسرائيل الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة إليها في خطوة أحادية الجانب، واستمرت في بناء المستوطنات غير المشروعة داخل حدود المدينة وعلى تخومها بعد أن قامت بتوسيعها بتصرفات غير قانونية. تشكل هذه المستوطنات حالياً حزاماً يحيط بالجزء المحتل من مدينة القدس بأسره، ويفصله عن بقية أراضي الضفة الغربية.

وبحسب بيان صادر عن الخبير الحقوقي مايكل لينك، في عام 2016، كان هناك ما يقدّر بـ 400,000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، و218,000 في القدس الشرقية. وبعد خمسة أعوام، يوجد الآن 475,000 مستوطن في الضفة الغربية و230,000 في القدس الشرقية، وهو ارتفاع بنسبة 12 في المائة.

وخلال عام 2021 كُشف النقاب عن مخططات إقامة 6 بؤر استيطانية داخل أحياء الشيخ جراح وبيت حنينا

وصور باهر وبيت صفافا وباب العامود في المدينة، على أنقاض منازل يخطط ما يسمى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي لطرد سكانها منها».

وفي 11 ديسمبر، صدقت ما تُسمى بـِ «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء الإسرائيلي" على إيداع مُخطط مستوطنة جديدة سيُطلق عليها "جفعات حشاكيد"، على أطراف بلدة بيت صفافا جنوب القدس المحتلة، وتشمل إقامة (473 وحدة إستيطانية ومدرسة إبتدائية ودور حضانة ومعبد) على أرض مساحتها 38 دونم) تَقع جميعها خارج الخط الأخضر.

إلغاء حقوق الإقامة:

أعلنت إسرائيل مرّات عدة وبشكل لا لبس فيه أن الهدف من السياسات التي تنتهجها في «القدس الشرقية» المحتلة هو الحفاظ على أغلبية ديمغرافية يهودية في المدينة. ورد هذا الإعلان رسمياً في تقرير صدر عن اللجنة الوزارية المشتركة لدراسة معدلات التنمية في القدس عام 1973. إذ رفعت اللجنة في هذا التقرير توصية مفادها أنه «يجب الحفاظ على التوازن الديمغرافي لليهود والعرب كما كان عليه الوضع عند نهاية عام 1972». منعت إسرائيل في محاولة منها للحفاظ على هذا «التوازن الديمغرافي»، آلاف الفلسطينيين من الإقامة في مدينة القدس بإلغاء حقوقهم في الإقامة فيها.

مصادرة الأراضي وتدمير المنازل:

تعاني المناطق الفلسطينية في القدس المحتلة من نقص حاد ومزمن في المنازل، مما يتسبب في ازدياد الاكتظاظ السكاني، حيث تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية القيود ولا تسمح بالبناء والتوسع العمراني المطلوب. بسبب الاكتظاظ الناتج عن ارتفاع الطلب وقلة المساكن وارتفاع اسعار الايجارات في ضوء الحظر المفروض على البناء، الامر الذي أدى على مدار سنوات الاحتلال إلى انتقال اعداد من الفلسطينيين إلى مدن أخرى في الضفة الغربية؛ الا أن أعدادًا كبيرة اضطرت إلى العودة إلى ديارها في القدس خوفاً من سحب الهوية/الاقامة، كل ذلك أدى إلى زيادة تفاقم أزمة السكن وباتت المشكلة مستفحلة في القدس.

وفعليا يمنع نظام التخطيط التقييدي والتمييزي المطبق من سلطات الاحتلال في المنطقة (ج) وشرقي

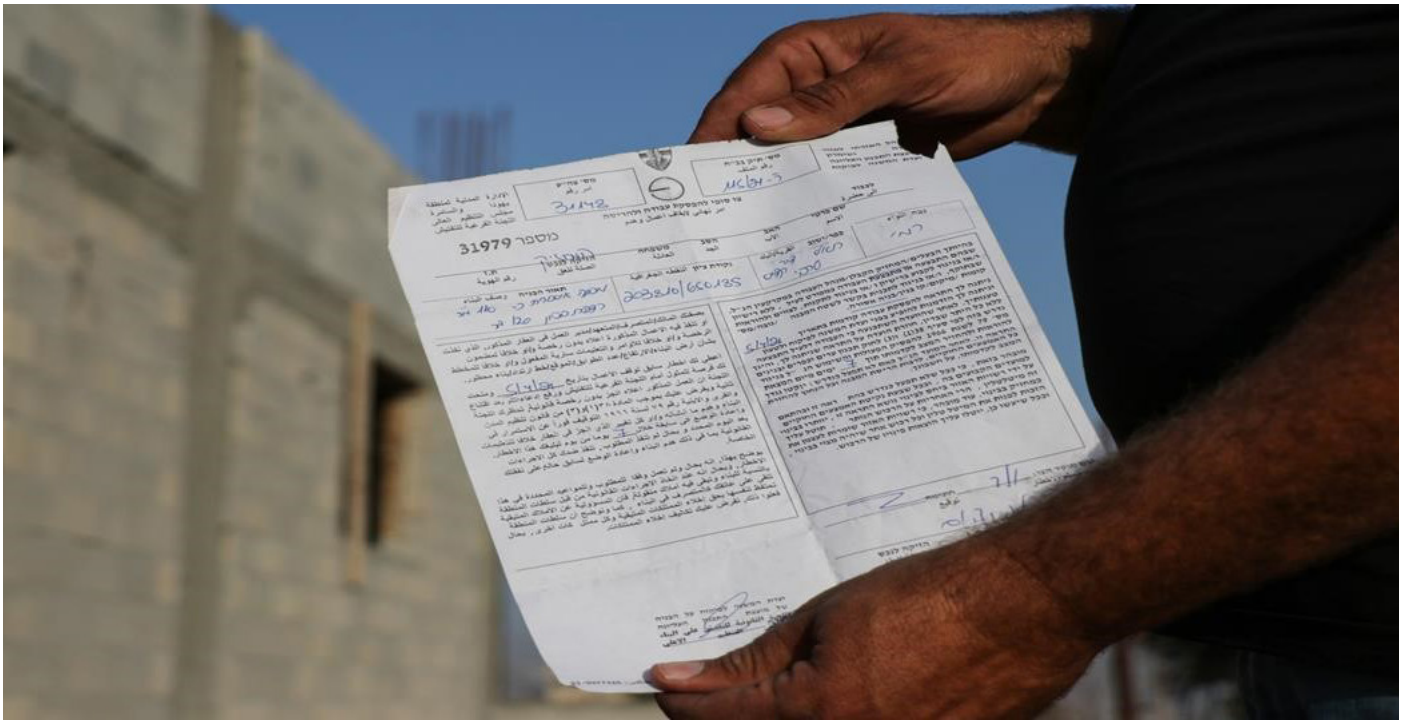

القدس الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم من السكن وسبل العيش والخدمات الأساسية. وتقوم السلطات الإسرائيلية بانتظام بهدم أو الاستيلاء أو إجبار الفلسطينيين على هدم منازلهم وغيرها من المباني بسبب عدم وجود تصاريح بناء، والتي غالبا ما يكون من المستحيل الحصول عليها. ومن المكونات الأخرى للبيئة القسرية التي تثير القلق المستمر الهجمات والترهيب من المستوطنين الإسرائيليين، إلى جانب افتقار سلطات الاحتلال إلى إنفاذ القانون؛ وقيود الحركة.

وتهدف هذه السياسة إلى حماية وتوفير مساحة لنمو المستوطنات الإسرائيلية وضمها التدريجي إلى إسرائيل بما يتعارض مع القانون الدولي.

الإغلاق العسكري وبناء جدار الفصل العنصري:

يحول الإغلاق العسكري الذي تفرضه سلطات الاحتلال على القدس المحتلة دون وصول المواطنين الفلسطينيين إليها ودخولها، كما شددت تلك السلطات هذا الإغلاق بعد ان حولت نظام الدخول المؤقت إلى نظام منع وحظر دائم-الذي بدأ في آذار 1993.

ومع استمرار بناء جدار الفصل بصورة غير قانونية في القدس المحتلة وفي المناطق المحيطة بها، تلاشت حقوق الفلسطينيين في الوصول إليها والسكن فيها، لا بل باتت مستحيلة. من هذا المنطلق

بات الإغلاق المفروض على هذه المدينة وجدار الفصل (على الرغم من كونهما غير قانونيين ولا يحظيان بالاعتراف الدولي) يشكلان «الحدود» الحالية للقدس المحتلة.

يتمثل أحد الآثار المباشرة التي تخلفها سياسة الإغلاق التي تفرضها إسرائيل على القدس المحتلة في منع ثلاثة ملايين مواطن مسيحي ومسلم من أبناء الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أماكنهم المقدسة وكنائسهم ومساجدهم الواقعة في هذه المدينة.

فضلاً عن ذلك، تسبب الإغلاق والجدار المذكوران في عزل حوالي 90,000 فلسطيني (مخيم شعفاط، ضاحية السلام، راس خميس، ضاحية السلام، كفر عقب، سميراميس) من سكان القدس عن مدينتهم لأن المناطق السكنية التي يقيمون فيها باتت تقع خارج الجدار. لذلك، يتسبب الجدار ونظام الإغلاق في فرض قيود مجحفة وعسيرة على الأنشطة التجارية في القدس المحتلة – التي تشكل مركز الثقل الاقتصادي في فلسطين – وفي المناطق المحيطة بها وعلى حركة التجار منها وإليها. أخيرًا، عمل جدار الفصل على تفكيك الترابط الاجتماعي وتقويض نسيج الحياة الاجتماعية للفلسطينيين الذي يقطنون على جانبي الجدار.

مدينة القدس هي مركز الأديان السماوية الثلاثة، إلا أن إسرائيل اتبعت ومنذ العام 1967 سياسات

ثـانيًا:
الوضع القانوني لمدينة القـدس

ممنهجة تهدف إلى فرض هيمنتها على المدينة، ضاربة بذلك حقوق السكان الأصليين (من المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين) عرض الحائط. وتفرض إسرائيل سيطرة أحادية الجانب على شرقي القدس.

ودخلت قضية القدس إلى أروقة الأمم المتحدة نتيجة قرار تقسيم فلسطين رقم (181) الذي أصدرته الجمعية العامة الأممية يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947، ونص على أن تدويل القدس أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية بالمدينة المقدسة.

ومنذ نكبة 1948 توالت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الانتهاكات الإسرائيلية وإجراءاتها الرامية لتهويد المدينة المقدسة لجعلها عاصمتها الموحدة، لكن هذه القرارات ظلت في معظمها حبرا على ورق بسبب عدم التزام إسرائيل بها، ولأن هذه القرارات نفسها غير ردعية.

وعندما أوصت الجمعية العمومية عام 1947 بتقسيم فلسطين، كانت القدس وضواحيها (بما فيها مدينة بيت لحم إلى الجنوب) ستخضع لإدارة دولية بوصفها كيان مستقل، إلّا أن إسرائيل بعد حرب عام 1948، اجتاحت هذا الكيان المستقل واحتلت 85 % من أراضيه.

في حزيران/يونيو 1967، احتلت إسرائيل ما تبقى من القدس أي شرقي المدينة، بما فيها بلدة القدس القديمة. بعد عدة أسابيع فقط وسعت إسرائيل الحدود البلدية للمدينة وبخطوة أحادية الجانب، فازدادت بذلك مساحتها عشرات الأضعاف.

رسمت إسرائيل الحدود الجديدة للمدينة لتضم الأراضي غير المأهولة وغير المطورة، بينما استثنت المناطق المأهولة بالسكان. وفي العام 1970 صادرت إسرائيل الأراضي غير المأهولة لبناء مستوطنات

إسـرائيلية.

بعـد توسـيع حـدود مدينـة القـدس، شـرعت إسـرائيل فـي تنفيـذ قوانينهـا وفـرض إدارتهـا وهيمنتهـا داخـل المناطـق المصـادرة بدعـوى إتباعهـا إلـى بلديـة القـدس (مناطـق تبلـغ مسـاحتها حوالـي 72 كيلـو متـراً مربعـاً تشكل 1,3 بالمائـة مـن مسـاحة الضفـة الغربيـة) وذلـك محاولـة منهـا لضـم القـدس الشـرقية وبعـض مناطـق مـن الضفـة الغربيـة، ولخلـق واقـع جغرافـي جديـد فـي المنطقـة. يشـكل هـذا الضـم خرقـاً لقانـون حظـر الاسـتيلاء علـى الأراضـي بالقـوة، إذ أعلـن مجلـس الأمـن الدولـي أن «لا قيمـة قانونيـة» لـه.

ويؤكـد القـرار رقـم 242 الصـادر عـن مجلـس الأمـن الدولـي عـام 1967 علـى «عـدم جـواز الاسـتيلاء علـى الأراضـي بالحـرب» ويدعـو إلـى «انسـحاب القـوات المسـلحة الإسـرائيلية مـن أراض احتلتهـا فـي النـزاع الأخيـر». وينـص القـرار رقـم 252 الصـادر عـن مجلـس الأمـن الدولـي عـام 1968 علـى أن مجلـس الأمـن «يعتبـر كافـة الإجـراءات والأعمـال التـي تقـوم بهـا إسـرائيل الراميـة إلـى تغييـر الوضـع القانونـي للقـدس الشـريف بـدون سـند قانونـي ولا يمكنهـا تغييـر ذلـك الوضـع».

وينـص القـرار رقـم 476 الصـادر عـن مجلـس الأمـن الدولـي عـام 1980 علـى أن مجلـس الأمـن يعتبـر «كافـة الإجـراءات والأعمـال التـي تقـوم بهـا إسـرائيل القـوة المحتلـة، الراميـة إلـى تغييـر معالـم مدينـة القـدس الشـريف بـدون سـند قانونـي ... وتشـكل عائقـاً خطيـراً أمـام تحقيـق سـلام شـامل وعـادل ودائـم فـي الشـرق الأوسـط».

ومـن أبـرز القـرارات الحديثـة القـرار الصـادر فـي 18 ديسـمبر/كانون الأول 2017، حيـث تـم التصويـت علـى مشـروع قـرار مصـري فـي مجلـس الأمـن الدولـي يرفـض إعـلان الرئيـس الأميركـي دونالـد ترمـب الاعتـراف بالقـدس عاصمـة لإسـرائيل، نـال موافقـة جميـع الـدول الأعضـاء فـي المجلـس، باسـتثناء الولايـات المتحـدة التـي اسـتخدمت الفيتـو ضـده، فيمـا تعهـد الفلسـطينيون بالتوجـه نحـو الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة لإدانـة قـرار ترمـب.

ثالثا: سياسات التهويد والاستيطان

عبر عدة مسارات تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفرض سياسة أمر واقع على مدينة القدس المحتلة، لتكريس الوجود والطابع اليهودي، مقابل إلغاء وتقليص الوجود الفلسطيني والعربي الإسلامي في المدينة.

ووفق المعطيات غير الرسمية المتوفرة فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي صدّقت خلال عام 2021 على بناء 18 ألف و240 وحدة استيطانية في في القدس، مقابل هدمها أكثر من 177 مبنى سكنيا فلسطينيًّا، ما أثر مباشرة على 1422 مواطنا، علاوة على إصدار قرارات هدم لأكثر من 200 منزل.

وشملت عمليات التوسع الاستيطاني مطار قلنديا، وجفعات همتوس، وبيت صفافا، والتلة الفرنسية، والعيسوية، وصور باهر، وإم طوبا، وجبل المكبر، والولجة، وشعفاط، وبيت حنينا، وجبل المشارف وكرم المفتي».

وخلال العام كُشف النقاب عن مخططات إقامة 6 بؤر استيطانية داخل أحياء الشيخ جراح وبيت حنينا وصور باهر وبيت صفافا وباب العامود في المدينة، على أنقاض منازل يخطط ما يسمى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي لطرد سكانها منها».

وأقر الاحتلال خلال 2021، 9 مشاريع تهويدية في محيط المسجد الأقصى، بالإضافة إلى حفرية نفقين،

أحدهما يبدأ من عين سلوان باتجاه باب المغاربة وحائط البراق بالأقصى، وآخر من منطقة القصور الأموية.

ومن أخطر المشاريع الاستيطانية التي أقرها الاحتلال في 2021، مشروع "مطار قلنديا-عطروت"، لإقامة 9000 وحدة استيطانية.

وحسب معطيات إسرائيلية؛ فإن «إسرائيل» صرفت 3.5 مليار دولار على الاستيطان والتهويد في المدينة المحتلّة خلال العام 2021.

وتقدمت سلطات الاحتلال بمشاريع استيطانية ضخمة وعلى رأسها مشروع إقامة مستوطنة جديدة تضم 10 آلاف وحدة استيطانية على أرض مطار القدس الدولي (قلنديا) في شمالي المدينة».

وتابع: «وبموازاة ذلك أصدرت قرارات إقامة أكثر من 1250 وحدة استيطانية ضمن مستوطنة (جفعات هاماتوس) جنوبي المدينة، والمضي قدما في أعمال البنى التحتية لمشروع (إي واحد) شرق المدينة».

وأقر الاحتلال الشروع في بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنة (رامات شلومو) على أراضي شعفاط ومستوطنة (بسغات زئيف) على أراضي بيت حنينا شمالي المدينة ومستوطنتي (غيلو) و(هار حوماه) وعلى أراضي بيت صفافا جنوبي المدينة».

وترافقت هذه القرارات مع شق 3 أنفاق تربط المستوطنات بعضها ببعض، إضافة إلى ما يسمى بالطريق الأمريكي الذي يربط المستوطنات جنوبي المدينة مع المستوطنات شرق القدس الشرقية.

وبموازاة ذلك تكثفت عمليات أسرَلة المدينة من خلال طرح مشروع مركز المدينة، الذي يهدف للحد من البناء في مركز القدس، وقانون التسوية الهادف إلى السيطرة على أكبر عدد من الممتلكات من خلال ما يسمى بحارس أملاك الغائبين».

ولأول مرة منذ احتلال القدس عام 1967 يطلق الاحتلال اسما عبريا ذا دلالة تهويدية على ساحة أو طريق داخل الحي الإسلاميّ في البلدة القديمة بالقدس المحتلة، حيث جرت في نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي مراسم افتتاح «كيكار هجفورا» -أي ميدان الأبطال- في مقطع حيوي من طريق الواد، في سابقة تهويدية وتغيير لاتفاق الوضع القائم.

واجتمع حينها موشيه ليون -رئيس بلدية الاحتلال في القدس- رفقة نائبه آريه كينج ومجموعة من

الشخصيات الإسرائيلية المتطرفة، إلى جانب عائلتي الحاخام نحميا لافي وآرون بينيتا اللذين قُتلا في طريق الواد على يد الشهيد مهند الحلبي (19 عاما) من بلدة سردا شمالي رام الله في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2015.

وأطلق الاحتلال مسمى «كيكار هجفورا» في سبتمبر/أيلول الماضي، مكتوبا باللغة العربية تعلوها العبرية على قطع بلاط مجمع ورسومات خزفية يدوية، وثُبتت اللافتة قبالة حاجز دائم لقوات الاحتلال.

واستمرت اتفاقيات التطبيع بين الاحتلال وأربع دول عربية، هي الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، في النصف الثاني من عام 2020، في تشكيل دافع إضافي للاحتلال لمزيد من التمادي في اعتداءاته ومشاريعه التهويدية وهذه المرة بمباركة أو صمت عربي.

وفعليا كانت اتفاقيات التطبيع تكريسًا للاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للاحتلال وبالسيادة الإسرائيلية على الأقصى، كما تجلّى في «زيارة» وفود تطبيعية للمسجد الأقصى في مشهد لا يختلف عن اقتحامات المستوطنين للأقصى تحت حماية قوات الاحتلال.

وكرس الاحتلال الإسرائيلي سياسة الضم عبر التوسع الاستيطاني جغرافيًّا وديمغرافيًّا والسيطرة على مزيد من الأراضي وتغذيتها بالمستوطنين.

وفي إطار استكمال مشاريعه التهويدية بدأ الاحتلال في عام 2021 ببناء كنيس يهودي ضخم يحمل اسم «جوهرة إسرائيل» يبعد نحو 200 متر عن المسجد الأقصى من جهته الغربية.

واستمر الاحتلال في سياسة التهويد والاستيطان في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، رغم الاختلاف الظاهري في سياسة الرئيس بايدن عن سابقه ترامب الذي دعم بشكل غير مسبوق السياسات التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية.

رابـــعًا:
الحق في الحياة والسلامة البدنية

تقترف قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات مبرمجة للحق في الحياة، والسلامة البدنية، من خلال عمليات إطلاق النار التي تنفذها وينجم عنها إصابات وقتل في صفوف الفلسطينيين، وكذلك عمليات التنكيل والضرب والتعذيب التي تجري خلال اعتقالهم وخلال اقتحام منازلهم.

1. الشهداء

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي 14 فلسطينيًّا، منهم 3 نساء وطفلان في مدينة القدس المحتلة، خلال عام 2021، في إطار استمرارها في انتهاك الحق في الحياة. وبين الشهداء 2 قتلوا برصاص مستوطنين. وجاءت عمليات القتل بزيادة 100 % عن العام السابق، حيث سجل استشهاد 7 مواطنين في عام 2020. وغلب على عمليات القتل، عمليات الإعدام الميداني والتصفية، والذريعة الدائمة هو الاشتباه بنية هؤلاء تنفيذ عملية ضد القوات الإسرائيلية أو المستوطنين، رغم انه في كل الأحوال يكون بالإمكان السيطرة على الضحايا دون قتلهم.

جدول رقم (1) يوضح أسماء الشهداء وتفاصيل استشهادهم

م	اسم الشهيد	العمر	التاريخ
.1	أسامة محمد صدقي منصور	42 عاماً	2021/4/6

فجر يوم الثلاثاء الموافق 2021/4/6، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، المواطن أسامة محمد صدقي منصور، 42 عاماً، وأصابت زوجته سمية عزت عبد النبي الكسواني، 36 عاماً، بجروح، بعدما أطلقت الرصاص تجاه سيارتهما إثر إيقافها على حاجز عسكري بين بلدتي بدو والجيب، شمالي شرق مدينة القدس المحتلة. ادعت تلك القوات أنها أطلقت النار تجاه السيارة بعد أن انطلق سائقها نحو جنودها محاولاً دهسهم، في حين أكدت الزوجة المصابة أن الجنود أطلقوا النار تجاه السيارة دون وجود أي مبرر بعدما دققوا في بطاقات راكبيْها وسمحوا لها بالتحرك.

وادعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أنه "خلال نشاط عسكري في قرية بيرنبالا وعقب إقامة حاجز على إحدى الطرق لوقف حركة السيارات كدعم للقوات العاملة في النشاط، رصد الجنود سيارة توقفت على الحاجز ومن ثم انطلق سائقها نحوهم بسرعة محاولاً دهسهم مهددًا حياتهم بالخطر حيث ردت القوة بفتح النار لإزالة التهديد".

ودحضت زوجة الشهيد المصابة، رواية الاحتلال حيث أوقف المواطن منصور محرك سيارته، واستجاب لأسئلة الجنود، الذين دققوا بهويته وهوية زوجته، ولم يحرك المركبة من مكانها إلّا بعدما طلب منه الجنود ذلك، وعند تحركه لم يكن أمامه أي جندي، بل كانوا خلفه، وأطلقوا النار على مركبته من الخلف. يشار إلى أن المواطن أسامة محمد منصور، أب لخمسة أطفال، أكبرهم 14 عاماً.

.2	شاهر محمود ابو خديجة	44	2021/5/16

مساء الأحد 16 مايو، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي، النار تجاه مركبة من نوع فورد رمادية اللون انحرفت عن مسارها تجاه حاجز حديدي يتمركز عليه عدد من جنود الاحتلال بالقرب من مدخل حي الشيخ جراح، شمالي البلدة القديمة في مدينة القدس الشرقية المحتلة، وقتلت سائقها بأكثر من 5 أعيرة نارية، اخترقت جسده في المكان. تبين لاحقاً أن الشهيد هو شاهر محمود ابو خديجة،44عاماً، من سكان بلدة الرام، شمالي مدينة القدس المحتلة، وهو متزوج وأب لخمسة أطفال. زعمت قوات الاحتلال أن المواطن خديجة نفذ عملية الدعس بشكل متعمد، ما أسفر ذلك عن إصابة اربعة جنود من أفراد الحاجز hثنين منهم جراحهم خطرة.

وفي أعقاب مقتله أغلقت قوات الاحتلال المكان بشكل كامل لعدة ساعات، ومنعت السكان من الخروج من منازلها، وأعلنت الحي منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت دخول طواقم اسعاف الهلال الاحمر إلى الحي. وأطلقت القنابل الصوتية بصورة عشوائية، لعدم اقتراب المتضامنين والطواقم الصحفية إلى مكان الحادث.

بعد ذلك تجمع عدد من المواطنين في محيط الحدث، ورشقوا بالحجارة، جنود الاحتلال المتواجدين على الحاجز وفي محيطه، ما ادى إلى اندلاع مواجهات عنيفة في المكان، أطلقت خلالها قوات الاحتلال الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقه من المطاط، وقنابل الصوت أسفر ذلك عن اصابة 5 مواطنين بالأعيرة المعدنية، واصابة مواطن بقنبلة صوتية.

.3	زهدي مهند زهدي الطويل	17	2021/5/24

مساء الاثنين 24 مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل زهدي مهند زهدي الطويل، 17 عاماً، من سكان حي كفر عقب، وهو طالب في الثانوية العامة، بعدما أصابته بعدة أعيرة نارية بزعم تنفيذه عملية طعن بالقرب من محطة القطار الخفيف، في منطقة التلة الفرنسية، المتاخمة لحي الشيخ جراح، وتركته ينزف حتى الموت في مكان الحادث.

.4	ابتسام خالد كعابنة	28	2021/6/11

مساء السبت، 11 يونيو، قتل حارس أمن إسرائيلي المواطنة ابتسام خالد كعابنة، 28 عاماً بعد إصابتها بالرصاص وتركها الاحتلال تنزف حتى الموت على حاجز قلنديا، شمالي مدينة القدس المحتلة، بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن.

ووفق مصادر محلية؛ فإنه رغم إصابة المواطنة تركتها قوات الاحتلال تنزف ولم تقدم لها أي إسعاف، حتى لفظت أنفاسها الأخيرة، واحتجزت جثمانها. وادعى جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان له، أن امرأة فلسطينية، اقتربت من مسلك المركبات في حاجز قلنديا العسكري، وركضت نحو القوات الإسرائيلية المتمركزة في المكان، وفي يدها سكين، إلّا أن حارس أمن إسرائيلي مدني أدرك ما كان يحدث، وطلب منها التوقف عدة مرات، وعندما واصلت المرأة تحركها، أطلق تجاهها عدة رصاصات.

وأظهرت عدة مقاطع فيديو منع قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من الوصول إلى المواطنة التي أصيبت وسقطت على الأرض وبقيت ملقاة لأكثر من نصف ساعة، فتش بعدها جنود الاحتلال ملابسها، ثم تغطيتها ونقلها، وسط إغلاق الحاجز بالكامل. علمًا أن الشهيدة أم لطفل، وهي من سكان أريحا، وجرى إعدامها الميداني رغم عدم تشكيلها أي خطر جدي على حياة الجنود.

.5	مي خالد يوسف عفانة	29	2021/6/16

صباح الأربعاء 16 يونيو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطنة مي خالد يوسف عفانة، 29 عاماً، بالقرب من مدخل بلدة حزما، شمالي شرق مدينة القدس المحتلة، بزعم محاولتها تنفيذ عملية دهس وطعن. ومنعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف الوصول إليها، وتركتها تنزف حتى الموت. وادعى جيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان نشره عبر وسائل الاعلام، أن فلسطينية حاولت تنفيذ عملية دهس لجنود الاحتلال كانوا قد تواجدوا بالقرب من أعمال حفريات على مقربة من جدار الضم، بالقرب من بلدة حزما، وأنها ترجلت من السيارة محاولة تنفيذ عملية طعن، وإثر ذلك أطلق الجنود النار تجاهها وأصابوها، قبل الإعلان عن وفاتها.

يذكر أن الشهيدة أخصائية في علم النفس، وحاصلة على درجة الدكتوراة من جامعة مؤتة في الأردن، وتعمل في كلية العلوم الإنسانية في جامعة الاستقلال في مدينة اريحا، وهي متزوجة وأم لطفلة 4 سنوات.

.6	المواطن عبده يوسف الخطيب التميمي	43 عامًا	2021/7/21

مساء الأربعاء 21 يوليو، استشهد المواطن عبده يوسف الخطيب التميمي (43 عامًا) داخل مركز التحقيق والتوقيف المعروف بـ» المسكوبية» في القدس المحتلة. وقال المستشار الإعلامي لهيئة شؤون الأسرى والمحررين حسن عبد ربه لـ «وفا» إن الشاب التميمي من مخيم شعفاط استشهد أثناء احتجازه في معتقل المسكوبية بالقدس. وأضاف، أن قوات الاحتلال كانت قد اعتقلت التميمي يوم الأحد الماضي على خلفية مخالفة سير.

من جهتها، أفادت عائلة التميمي أن شرطة الاحتلال أبلغتهم باستشهاد ابنهم عبده بعد تعرضه لنوبة قلبية داخل زنزانته في «المسكوبية»، مشيرةً إلى أنه أب لأربعة أطفال ولم يكن يعاني من أية أمراض، مؤكدة تبلغها أنه تعرض للضرب والصعق من شرطة الاحتلال وظهرت على جثته كدمات.

.7	حازم محمد الجولاني	51	2021/9/10

وعصر الجمعة 10 سبتمبر، استشهد الطبيب المقدسي حازم محمد الجولاني، بعد إطلاق عناصر من شرطة الاحتلال النار عليه قرب باب المجلس (أحد أبواب المسجد الأقصى) في مدينة القدس المحتلة، بعد تنفيذه عملية طعن لأحد أفراد الشرطة الإسرائيلية في المكان.

وأظهر تسجيل مصوّر التقط في محيط باب المجلس، أن أحد عناصر شرطة الاحتلال وضع ركبته على ظهر الطبيب الجولاني، بينما كان يلفظ أنفاسه الأخيرة وهو مقيد اليدين.

وأطلقت عناصر شرطة الاحتلال النار صوب الطبيب المقدسي حازم الجولاني، ومنعوا إسعافه أو الاقتراب منه.

ويظهر في الفيديو أن الشرطي وضع قدمه على ظهر الجولاني، وعندما حاول الأخير تحريك جسده قبل ارتقائه، اتكأ الشرطي بكلتا يديه على الحائط المجاور، ليزيد من قوة الضغط على جسد الطبيب بعد لحظات من إصابته بالرصاص في الجزء العلوي من جسده وهو ينزف.

وحين سكن جسد الجولاني، عاد الشرطي ووضع قدمه على ظهره، في مؤشر على نية قتله بتركه ينزف حتى يفارق الحياة، لا سيما أن عددًا من عناصر شرطة الاحتلال كانوا على مقربة من المكان ولم يمنعوا ذلك، فيما تبادل اثنان منهم التحية وكأنهما يهنئان بعضهما على إنجاز القتل. ولا تستدعي السيطرة على جريح ينزف وهو مكبل اليدين وضع القدم عليه لتثبيته، فهو لم يعد يقوى على الوقوف.

8 و9 و10.	أحمد إبراهيم زهران زكريا ابراهيم بدوان محمود مصطفى حميدان،	34 عاماً 34 عاماً 31 عاما	2021/9/26

يوم الأحد 26 سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة مواطنين، بعد مداهمة منزل تواجدوا فيه في قرية بدو، شرقي القدس المحتلة، في جريمة إعدام خارج نطاق القانون.

وفي التفاصيل، اقتحمت قوات الاحتلال الساعة 4:00 فجرًا منطقة عين عجب، شرقي بلدة بيت عنان، شمالي غرب مدينة القدس المحتلة، وداهمت منزلاً زراعياً صغيراً، بعد تفجير بابه، وأطلقت النار داخل المنزل وقتلت مواطنين داخله، ومواطنا ثالثا على بعد حوالي 50 مترًا منه خلال محاولته الفرار من المنزل. وقبل انسحاب قوات الاحتلال من المكان نقلت المواطنين الثلاثة واحتجزت جثامينهم، ولاحقًا أبلغت الارتباط المدني الفلسطيني، عن مقتل 3 مواطنين من بلدة بدو خلال اقتحام منطقة عين عجب في بلدة بيت عنان. والشهداء هم: أحمد إبراهيم زهران، 34 عاماً، وزكريا ابراهيم بدوان، 34 عاماً، ومحمود مصطفى حميدان، 31 عاماً. وعثر على دماء وهوية الأخير قرب صخور تبعد عن المنزل حوالي 50 متراً.

.11	إسراء خالد عارف خزيمية	30	2021/9/30

صباح الخميس 30 سبتمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مواطنة قرب أحد أبواب المسجد الأقصى في القدس المحتلة. ففي حوالي الساعة ٦:٣٠ صباحاً، أطلقت شرطة الاحتلال الاسرائيلي النار تجاه المواطنة إسراء خالد عارف خزيمية، ٣٠ عاماً، من سكان بلدة قباطية في محافظة جنين، بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن بالقرب من باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى في مدينة القدس الشرقية المحتلة، ما أدى إلى إصابتها بعدة أعيرة نارية، أدت إلى مقتلها في مكان الحادث. وادعت الشرطة الإسرائيلية، أن قواتها اشتبهت في فلسطينية من سكان قباطية، وخلال عملية الفحص والتعرف على هويتها، سحبت سكينًا وحاولت طعنهم، لكنهم أطلقوا النار عليها وقاموا بتحييدها.

وفي أعقاب الحادث أغلقت قوات الاحتلال جميع أبواب المسجد الأقصى وأبواب سور مدينة القدس، ومنعت المواطنين والطلاب من الوصول إلى أعمالهم ومدارسهم، وأعاقت مرورهم لأكثر من ساعة.

.12	عمر إبراهيم أبو عصب	16	2021/11/17
الأربعاء 17 نوفمبر، استشهد الطفل عمر إبراهيم أبو عصب (16 عاما) من العيسوية، برصاص مستوطن إسرائيلي في طريق الواد المؤدية للمسجد الأقصى، وهي إحدى الطرق الرئيسية في البلدة القديمة بالقدس المحتلة. وأظهر مقطع فيديو نشرته شرطة الاحتلال أن الطفل حاول طعن اثنين من أفراد حرس الحدود الإسرائيلي، ثم حدث عراك بينهما قبل أن يطلق مستوطن النار تجاهه من مسدس ويصيبه مباشرة ما أدى إلى استشهاده.			
.13	فادي محمود أبو شخيدم	42	2021/11/21
الأحد 21 نوفمبر، استشهد المواطن فادي محمود أبو شخيدم، 42 عاماً من مخيم شعفاط في القدس المحتلة بعد إطلاق النار عليه من قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة باب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى المُبارك، بعد تنفيذه عملية إطلاق نار أدت لمقتل مستوطن إسرائيلي وإصابة 3 آخرين، بينهم 2 من جنود الاحتلال.			
.14	محمد شوكت سليمة	25	2021/12/4
السبت 4 ديسمبر، استشهاد الشاب الفلسطيني «محمد شوكت سليمة» 25 عاماً من مدينة سلفيت شمال الضفة الغربية بعد أن أطلقت قوات الاحتلال النار عليه، بدعوى تنفيذ عملية طعن وإصابة مستوطن في باب العامود بالقدس المحتلة، وفي حين قدم الإسعاف الأولي للمستوطن المُصاب، تُرك سليمة مُلقى على الأرض ينزف حتى الموت.			

2. الإصابات

تستخدم قوات الاحتلال أنواع مختلفة من الأسلحة والذخائر خلال اقتحامها الأحياء الفلسطينية، وتستخدمها عمديًّا أو عشوائيًّا ما يسبب وقوع إصابات متعددة في صفوف الفلسطينيين. ويعد استخدام الأعيرة النارية، والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، وقنابل الغاز والصوت، الأكثر شيوعا، علمًا أن كل نوع من هذه الأنواع له ذخائر متعددة تستخدمها قوات الاحتلال بما يخالف معايير إطلاق النار المعتمدة دوليا والمرتبطة بالضرورة والتناسب.

وقد رصد التقرير (1783) إصابة ضمنهم نساء وأطفال قاصرين، جميعهم أصيبوا برصاص أو قنابل مباشرة، فضلا عن إصابة العشرات بحالات اختناق جراء الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال. وجاء عدد الإصابات بزيادة بنسبة 1973 % عن العام السابق الذي سجل فيه 86 إصابة فقط. وجاءت أغلب الإصابات في شهر مايو حيث أصيب 1256 مواطنًا، وشهدت مدن وأحياء القدس اندلاع مواجهات قوية مع الاحتلال خلال محاولته فرض وقائع جديدة في منطقة باب العامود المؤدية للبلدة القديمة والمسجد الأقصى، ومحاولة التهجير الجماعي للمقدسيين في حي الشيخ جراح وسلوان، وهو الأمر الذي تسبب باندلاع جولة مواجهة عسكرية مع قطاع غزة.

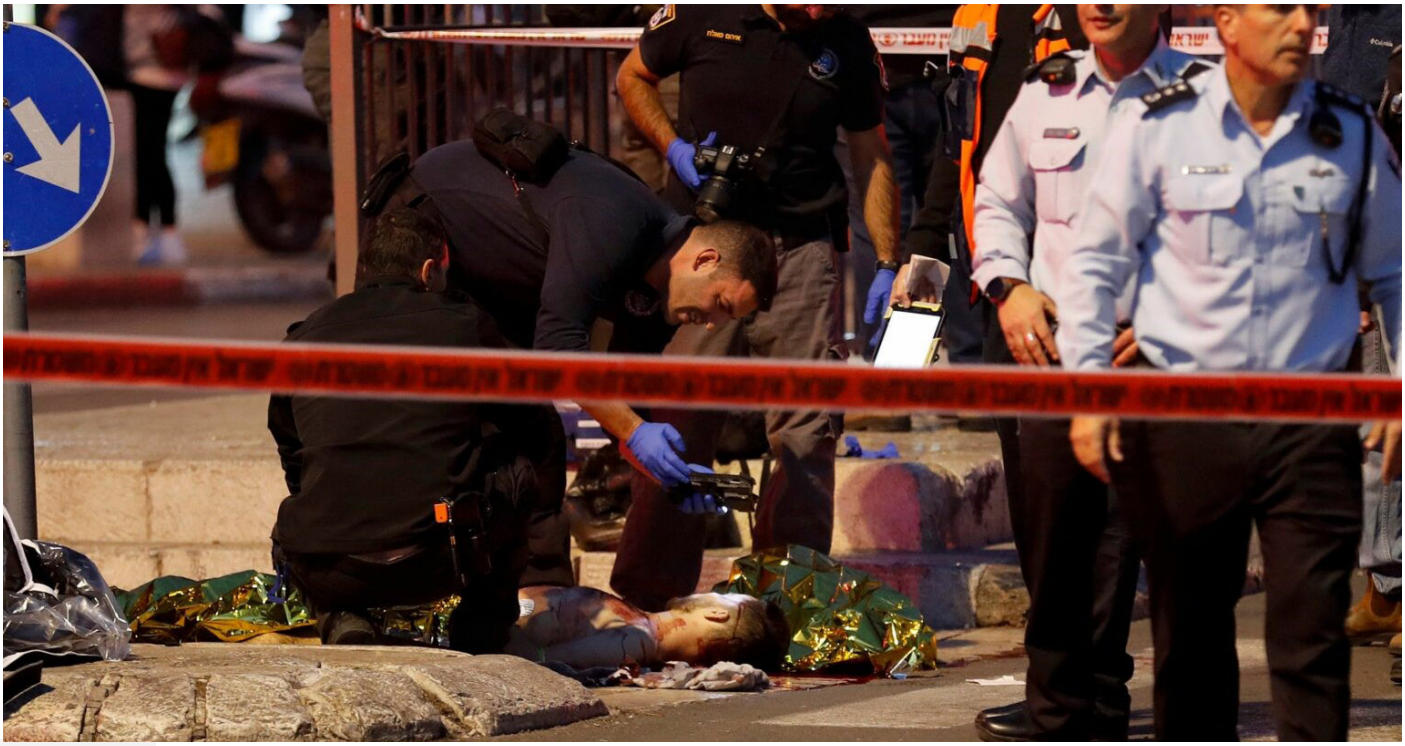

3. نقاط المواجهات

بمجرد أن تقتحم قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأحياء الفلسطينية، يتجمع الشبان والفتية ويحاولون التصدي لها بصدور العارية وحجارتهم، وتندلع نقاط المواجهة.

ورصد التقرير (908) عملية إطلاق نار في أرجاء القدس خلال عام 2021، وجاءت بزيادة كبيرة عن عام 2020 الذي شهد 543 عملية إطلاق نار ونقطة مواجهات مع القوات الإسرائيلية.

وفعليا جاءت أغلب الإصابات في منطقة باب العامود وحي الشيخ جراح التي كانت النقاط الأكثر سخونة في الأحداث يليها سلوان ومخيم شعفاط وقرب الحواجز.

4. التعذيب والتنكيل

يعد التعذيب والضرب والتنكيل، من أنماط الانتهاكات الشائعة التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين المقدسيين. ورصد التقرير (984) حالة تعرض فيها شبان وأطفال لعمليات تعذيب وضرب، بما يخالف قواعد القانون الدولي التي تحظر التعذيب.

وتجري عمليات الضرب والتعذيب من خلال الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق إضافة إلى الأيدي والأرجل للمواطنين أثناء عمليات اعتقالهم، وكذلك تجري عمليات تعذيب ممنهجة في مراكز التحقيق لمحاولة انتزاع اعترافات بالإكراه من المحتجزين، حيث تشمل أيضا عمليات الشبح والحرمان من النوم والضغط النفسي.

خامـــسًا:

عمليات الاقتحام والاعتقال والحبس المنزلي

تنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي مصحوبة بوحدات المخابرات والشرطة الإسرائيلية، عمليات دهم مستمرة للأحياء والمنازل الفلسطينية، بهدف تنفيذ عمليات اعتقال للمواطنين، وهي عمليات تحدث غالبا في ساعات الليل أو الفجر شبه يوميا.

ولا تفرق حملات الاعتقال بين شاب أو امرأة أو طفل أو كهل، كما لم تفرق بين قيادي أو رمز ديني أو شخص عادي، حيث تركزت الاعتقالات بشكل خاص في قرية العيسوية، تلتها البلدة القديمة وبلدة سلوان، إضافة إلى اعتقالات من ساحات الأقصى وعن أبوابه واعتقالات متفرقة من بلدات وأحياء القدس.

ورصد التقرير أكثر من 2422 عملية اقتحام ومداهمة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي للأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، تخللها 2541 حالة اعتقال.

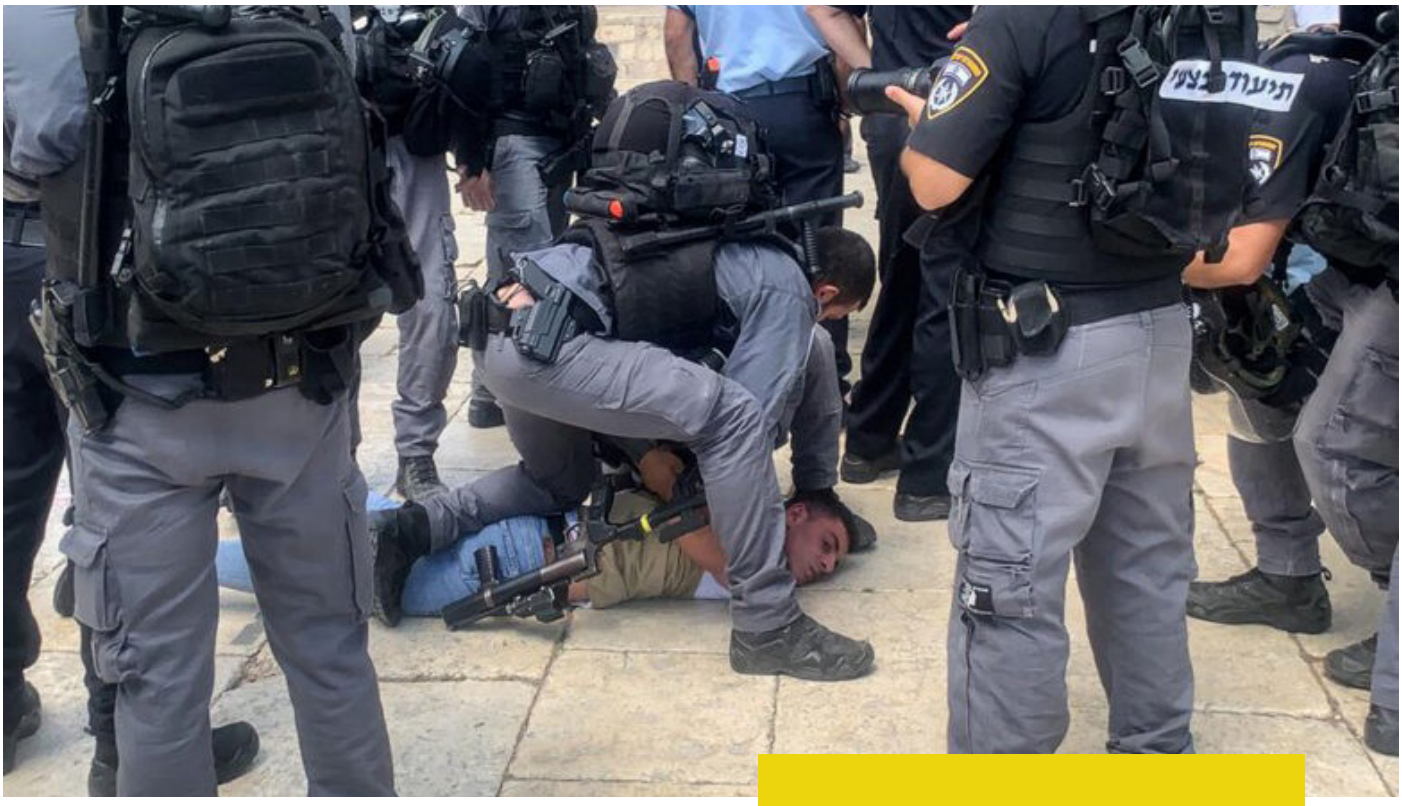

وقد جاءت الاقتحامات بزيادة بنسبة 67.6 % عن العام السابق الذي شهد 1445 عملية اقتحام ومداهمة. علمًا أن بعض الشخصيات تكرر اعتقالها عدة مرات.

ومن أبرز الشخصيات التي تعرضت للاعتقال وجرى الإفراج عنها لاحقا خلال هذا العام وتكرر ذلك عدة مرات، رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ومحافظ القدس عدنان غيث ، وهنادي الحلواني وخديجة خويص.

كما استدعت قوات الاحتلال أكثر من 425 عملية استدعاء لمواطنين خاصة من فئة الشباب والأطفال والشيوخ والنساء الناشطين في الدفاع عن المسجد الأقصى، وفرضت على العشرات منهم الحبس المنزلي أو الإبعاد عن الأقصى.

سادسًا: حالات هدم المنازل والممتلكات والأعيان

ضمن سياسة ممنهجة لتقليص الوجود الفلسطيني وتغيير طابع المدينة المقدسة، تنفذ القوات الإسرائيلية عمليات هدم لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتجري هذه العمليات مقابل السماح ببناء وحدات استيطانية جديدة في الأحياء الإسرائيلية.

يوضح الشكل التالي عمليات الهدم وفق الأشهر في 2021

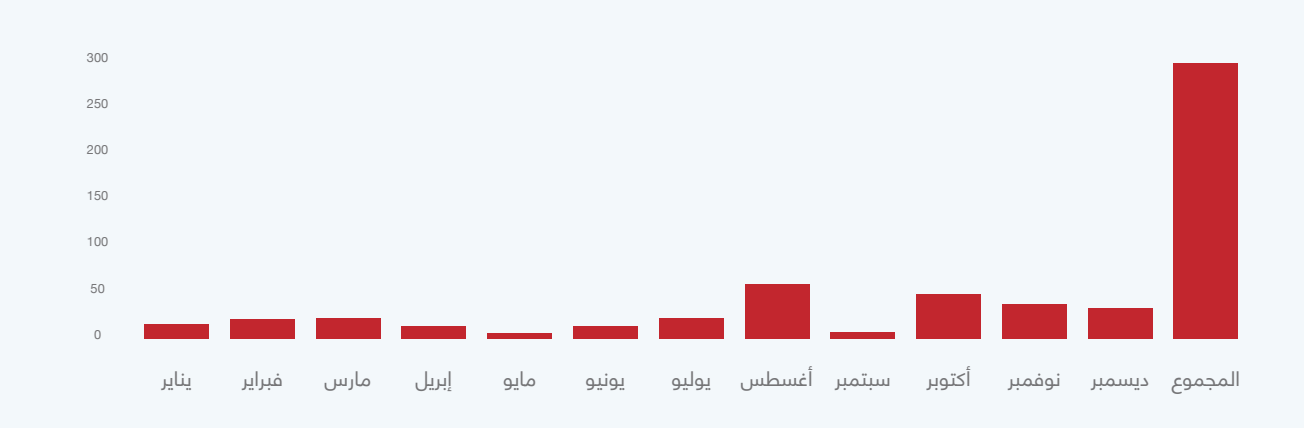

أظهرت المعطيات التي جمعها التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت 276 عملية هدم في عام 2021، جاء الأعلى منها في شهر أغسطس/آب بواقع 55 عملية هدم. وكان لافتًا أن شهر مايو لم يشهد أي عملية هدم، وهو الشهر الذي شهد انتفاضة مقدسية واندلاع جولة مواجهة عسكرية مع غزة رفضًا لمحاولات الاحتلال فرض أمر واقع جديد في المدينة المحتلة.

جدول رقم (2) يبين حصيلة المنازل المدمرة في شرقي القدس

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
عدد المنازل	4	9	19	3		10	12	22	4	10	11	15	**119**

أظهرت عمليات التوثيق الميداني أن قوات الاحتلال دمرت وهدمت 119 منزلاً ما تسبب بتشريد نحو 487 فردًا في أحياء القدس المحتلة. وتستخدم قوات الاحتلال الجرافات لتنفيذ عمليات الهدم للبنايات والمنازل المتنقلة والخيام السكنية.

وتجري عمليات الهدم، غالبا تحت ذريعة عدم وجود ترخيص، رغم أن سلطات الاحتلال تمنع شبه كليا منح التراخيص وتفرض غرامات مالية باهظة على البنايات قبل هدمها.

عمليات الهدم الذاتي

تشكل عمليات الهدم الذاتي واحدة من أبشع الجرائم التي تقترفها إسرائيل، وفيها تجبر الفلسطينيين على هدم منازلهم بأيديهم تحت وطأة التهديد بدفع غرامات مالية باهظة من السلطات الإسرائيلية. ولبلدية الاحتلال في القدس الدور الأكبر في المسؤولية عن عمليات الهدم الذاتي، حيث تلاحق المواطنين بالإخطارات والغرامات المالية لتدفعهم لتنفيذ الهم الذاتي لتفادي الغرامات وتكاليف الهدم التي تفرضها سلطات الاحتلال والتي قد تصل إلى مئات آلاف الشواقل عن العقار الواحد.

جدول رقم (3) يبين حصيلة المنازل المدمرة ذاتيًّا شرقي القدس

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
عدد المنازل	2	4	11	2		6	12	22	4	8	11	10	**92**

وتشير المعطيات التي جمعها التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أجبرت قسرًا مواطنين على هدم (92) منزلاً ذاتيًّا خلال عام 2021، ما أدى إلى تشريد عشرات المواطنين.

الاستيلاء على المنازل والبنايات السكنية والأراضي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاستيلاء على المنازل والأراضي الفلسطينية، موظفة في ذلك مجموعة من القرارات والقوانين ذات الصبغة العنصرية، إلى جانب سياسة القوة.

وترمي هذه السياسة إلى فرض بؤر استيطانية في عمق الأحياء الفلسطينية لتغيير الواقع الديمغرافي وطابع المدينة.

وعبر سياسات ملتوية استولى مستوطنون على بنايات وشقق سكنية من خلال ما يعرف بتسريب العقارات، حيث يجري شراء العقارات الفلسطينية عبر وسطاء لمصلحة جمعية العاد الاستيطانية.

ففي يوم الخميس 8 إبريل، استولى مستوطنون على ثلاث عمارات سكنية وقطعة أرض في سلوان بالقدس المحتلة.

وحاصرت قوات الاحتلال الحارة الوسطى في بلدة سلوان، ووفرت الحماية والحراسة لمجموعة من المستوطنين من أجل توطينهم في العمارات السكنية. ووضع المستوطنون غرفتين سكنيتين داخل قطعة الأرض، إضافة إلى درج جاهز، كما وضعوا كاميرات مراقبة على البنايات السكنية، وفتحوا مدخلا جديدا لأحد البنايات.

وبذلك ارتفع عدد البؤر الاستيطانية في حي بطن الهوى في سلوان ارتفع اليوم إلى 12 بؤرة وقطعة أرض.

وفي 15 يوليو، كشف النقاب عن تسريب المدعو فؤاد عطا الله صيام، شقة سكنية وقطعة أرض في حي وادي حلوة في بلدة سلوان، لجمعية العاد الاستيطانية.

وفي 28 يوليو، استولى مستوطنون، على منزل في وادي حلوة بمدينة القدس المحتلة. وأفاد مركز معلومات وادي حلوة، بأن شقة سكنية جرى تسريبها للمستوطنين في الحي القريب من المسجد الأقصى المبارك.

ولعل المشروع الأبرز خلال تشرين الأول 2021 هو تجريف المقبرة اليوسفية، إذ سمحت محكمة الاحتلال لما تسمى بِـ»سلطة الطبيعة والحدائق» بإعادة نَبش وتجريف المقبرة اليوسفية الملاصقة للمسجد الأقصى من الجهة الشرقية، لإقامة حديقة توراتية، ورفضت محكمة الاحتلال التماسًا قدمته لجنة رعاية المقابر الإسلامية لوقف أعمال تجريف منطقة النصب التذكاري للجندي المجهول في المقبرة.

كما صدقت ما تُسمى «اللجنة المحلية الإسرائيلية» في القدس ووزارة الإسكان التابعة للاحتلال خلال شهر تشرين الأول على سلب أراضٍ في منطقة ما تُسمى مستوطنة «جفعات همتوس» المقامة على أراضي بلدة بيت صفافا شرقي القدس لغايات توسيعية، كما خطط الاحتلال للترويج لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في المنطقة المعروفة باسم مخطط (E1) الاستيطاني وهي منطقة تضم عدة مستوطنات مقامة على أحياء فلسطينية منها العيزرية، وأبو ديس، وعناتا، وحزما وغيرها.

وخلال العام صدرت العديد من قرارات محاكم الاحتلال بإخلاء منازل فلسطينية والاستيلاء عليها.

وعلى سبيل المثال في 2 يناير 2021، سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، المواطن نظام أبو رموز، قرارا بإخلاء منزل عائلته، في حي بطن الهوى، ببلدة سوان، جنوبي البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، لصالح المستوطنين.

وأفادت عائلة أبو رموز، أن قرار الإخلاء صدر بشكل غيابي عام 2016، حيث عقدت جلسات غيابية لبحث أمر عقارها، دون إبلاغ العائلة أو استدعائها للمحكمة، أو حتى تسليمها بلاغات قضائية بشأنه. وأوضحت العائلة ان المحكمة فرضت عليها أيضاً مبلغ مالي بقيمة 7 آلاف شيكل، للمحكمة وأتعاب لمحامي المستوطنين.

يشار إلى أن عقار عائلة ابو رموز مؤلف من 3 طوابق، وتقطن فيه 3 عائلات. ويقع العقار ضمن مخطط جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، للسيطرة على 5 دونمات و200 متر مربع من حي الحارة الوسطى منطقة «بطن الهوى»، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام 1881، وتدعي الجمعية أن المحكمة

الإسرائيلية العليا أقرت ملكية اليهود من اليمن لأرض بطن الهوى، يذكران 87 عائلة تعيش على قطعة الأرض المهددة بالمصادرة، ويتهددها خطر الإخلاء.

وفي 10 يناير، أخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أراضي حي وادي الربابة في سلوان، من أصحابها بالقوة، وسمحت لجرافات طواقم «سلطة الطبيعة» بتنفيذ أعمال حفر وتجريف في المنطقة.

وفي 1 نوفمبر، صدقت المحكمة الإسرائيلية العليا» على مصادرة أرض مساحتها 4 دونمات ونصف في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة لصالح بلدية الاحتلال، بحجة «المنفعة العامة لتحويلها إلى حديقة»، حيث أنه مقام عليها منشآت تجارية ومغسلة وموقف مركبات وحافلات.

كما استولى الاحتلال على أربع شقق سكنية لمواطنين مقدسيين، ثلاث منها تقع في حي الفاروق وتطل على البلدة القديمة وعدد من أحياء المدينة، والرابعة تقع في حي الطور في عمارة سكنية.

ويعود المبنى السكني في حي الفاروق بجبل المكبر لعائلة محمد قراعين وأولاده علي ومنذر وعماد، والطابق الارضي للمبنى قائم منذ 40 عاما ومساحته تبلغ 120 م2، أما الطابق الثاني والثالث فقد بنيا قبل 7 سنوات بمساحة 90 م2 لكل شقة، وتؤوي 15 نفرا معظمهم من الأطفال.

وهذه البؤرة الاستيطانية الأولى في حي الفاروق، والسيطرة على العقارات بهذا الحي يأتي ضمن مخطط الحوض المقدس الذي ينفذه الاحتلال.

هدم المنشآت

جدول رقم (3) يبين حصيلة المنشآت المدمرة شرقي القدس

الشهر	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مجموع
عدد منشآت	6	8	5	8	0	3	4	8	1	30	13	12	**98**

رصد التقرير هدم القوات الإسرائيلية أكثر من 98 منشأة مختلفة، أغلبها عبارة عن محال أو بركسات وورش سيارات وبينها مدرسة في أحياء القدس المحتلة.

وشهد شهر أكتوبر أكبر عمليات هدم لمنشآت بواقع 30 منشأة في مدينة القدس المحتلة.

وتأتي عمليات الهدم التي تنفذها القوات الإسرائيلية، تكريسا لسياسة ممنهجة، ضمن مساعيها لتهجير الفلسطينيين قسراً؛ بهدف تكريس خطة الضم الإسرائيلية. كما أن عمليات الهدم والتهجير في القدس الشرقية تحديدا، تأتي ضمن محاولات تغيير الطابع الديمغرافي في المدينة المحتلة.

إن عمليات التدمير والترحيل غير القانوني للمدنيين في الأراضي المحتلة تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل جريمة حرب بموجب البند الرابع من المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر بروما في 17 يوليو/تموز 1998 الذي نص على تعريف جريمة العدوان، وجاء فيه: «إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة».

كما تتسم عمليات التدمير بالتمييز العنصري الذي تقترفه قوات الجيش الإسرائيلي؛ ففي الوقت الذي تضع قيودا وعراقيل تحول دون حصول الفلسطينيين، على تراخيص بناء؛ فإنها تستخدم عدم الترخيص ذريعة لتنفيذ عمليات الهدم المتصاعدة، وهي واحدة من ذرائع عديدة للهدم، منها الذرائع الأمنية والعقابية وغيرها، التي تصب في النهاية في سياسة تدمير المنازل بهدف تهجير الفلسطينيين، مقابل السماح بإقامة مئات الوحدات الاستيطانية وتوفير الدعم والموازنات لذلك.

سابعًا: الاعتداء على المسجد الأقصى واقتحامه

لا يزال المسجد الأقصى في بؤرة الاستهداف الإسرائيلي، من خلال عمليات الاقتحام المتكررة من قوات الاحتلال والمستوطنين من جهة، وعمليات منع الترميم والعراقيل في وجه وصول المصلين المسلمين من جهة ثانية التي برزت بوضوح في عام 2021.

وشهد المسجد خلال هذا العام جملة من الاعتداءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القائم فيه، فاستمرت اقتحامات المستوطنين ومحاولاتهم المستمرة لأداء الطقوس التلمودية في المسجد تحت عيون قوات الاحتلال وبحمايتها، في حين جاءت اقتحامات وفود عربية في إطار اتفاقات التطبيع.

ففي 6 يناير، كشفت دائرة الأوقاف الإسلامية أن «جماعات المعبد» قدمت مقترحًا بتفكيك مصلى قبة الصخرة، وإقامة «المعبد» المزعوم مكانه.

وفي 13 يناير، نفذت طواقم مساحين إسرائيليين، عملية مسح وتصوير ثلاثي الإبعاد لساحات المسجد الأقصى المبارك.

واقتحمت الطواقم الأقصى برفقة أفراد من قوات الاحتلال، عبر باب المغاربة، والذي تسيطر على مفاتيحه منذ احتلال القدس، ثم شرعت بأعمال مسح وتصوير في جميع ساحاته من خلال عدة طواقم توزعت في عدة نقاط في الأقصى.

وحذر مجلس الأوقاف أن هذا «المشروع الهندسي» ليس إلا باكورة أعمال البناء للهيكل المزعوم .بدورها قال الهيئة الإسلامية العليا في بيان لها :» أن ما جرى من مسح شامل لساحات الأقصى هو استباحة للأقصى وانتهاك لحرمته وفرض سيادة عليه، ويعد تمهيدا لتنفيذ مخططات رهيبة تستهدف وضع اليد على أجزاء من باحاته. وحملت الهيئة الإسلامية سلطات الاحتلال مسؤولية أي مس بالمسجد الأقصى.

وفي 23 يناير، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مسجد قبة الصخرة، في المسجد الأقصى، في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، ومنعت أعمال الترميم داخله، وتكرر الاقتحام والمنع في الأيام التالية. وأفادت لجنة الإعمار التابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، أن سلطات الاحتلال منعتها من تنفيذ أعمال صيانة وترميم داخل المصلى المرواني.

وفي اول أيام شهر رمضان الذي صادف 13 إبريل، شددت قوات الاحتلال الإسرائيلي، إجراءاتها العسكرية في محيط البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، ونصبت الحواجز العسكرية في العديد من النقاط، وعززت من أعداد عناصرها، خصوصاً على أبواب المسجد الأقصى.

وقبيل أذان المغرب بدقائق، منعت تلك القوات توزيع المئات من وجبات الإفطار، على الصائمين المتواجدين في ساحة الغزالي، بالقرب من باب الأسباط، أحد أبواب المسجد الأقصى، وصادرتها، ثم اقتحمت المسجد، قبل صلاة العشاء بدقائق، وداهمت جميع المآذن في المسجد، بعد خلع أبوابها، وقطعت جميع الأسلاك الواصلة بالسماعات الخارجية للمسجد، في محاولة لإخماد صوت مكبرات الصوت وتعطيلها، لمنع وصول صوت الأذان وصلاة العشاء والتراويح، إلى ساحة البراق، التي تحد المسجد من الجهة الغربية، بدعوى عدم إزعاج المستوطنين الذين كانوا يؤدون طقوساً تلمودية.

وفي شهر مايو، اقتحمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى وساحاته عدة مرات واعتدت على المصلين

وأوقعت عشرات الإصابات في صفوفهم.

في 18 يوليو، قطعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أسلاك مكبرات الصوت داخل المسجد الأقصى المبارك، في إطار سلسلة اعتداءاتها المتواصلة منذ الصباح على المسجد، لتأمين اقتحام مئات المستوطنين، والذي قدر عددهم بأكثر من 1210 مستوطنين، في ذكرى ما يسمى «خراب الهيكل المزعوم».

كما أغلقت قوات الاحتلال، المصلى القبلي بالسلاسل الحديدية، واحتجزت بداخله عددا من المصلين والمرابطين، وفي الوقت ذاته، سهلت اقتحام مئات المستوطنين لباحات المسجد الاقصى انطلاقا من باب المغاربة.

وخلال هذا الشهر، سادت مخاوف كبيرة من استيلاء الاحتلال على المنطقة الشرقية للمسجد الأقصى قرب باب الرحمة وتحويلها إلى كنيس يهودي، مع الصلوات التوراتية العلنية اليومية فيها والتي يتم خلالها السماح للمستوطنين اليهود الجلوس في المنطقة وتلقي الدروس الدينية التوراتية، بينما يحظر على المسلمين مجرد التواجد في نفس المنطقة خلال فترة الاقتحامات لأن مجرد التواجد سيؤدي إلى الاعتقال والإبعاد.

وفي 6 أكتوبر، أقرت محكمة تابعة للاحتلال الإسرائيلي، بـ«الحق المحدود» لليهود في أداء صلوات صامتة في باحات المسجد الأقصى المبارك.

وقالت المحكمة: «إن وجود مصلين يهود في الحرم القدسي لا يمثل عملا إجراميا طالما تظل صلواتهم صامتة»، وأمرت شرطة الاحتلال بإلغاء مذكرة الإبعاد الصادرة بحق المتطرف أرييه ليبو لمنعه من زيارة الحرم القدسي بسبب إقامته صلوات صامتة هناك.

في 16 نوفمبر، أقرت لجنة التعليم في برلمان الاحتلال "الكنيست" إلزام المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بإدراج المسجد الأقصى ضمن جولاتها التعليمية للطلاب اليهود باعتباره "جبل الهيكل".

وجاء ذلك القرار نتيجة لجلسة عقدتها اللجنة؛ برئاسة السياسية الناشطة في "جماعات الهيكل" المتطرفة شارن هسكل؛ وقد أتاحت اللجنة البرلمانية فرصة المشاركة في نقاشاتها لعدد من جماعات الهيكل المتطرفة.

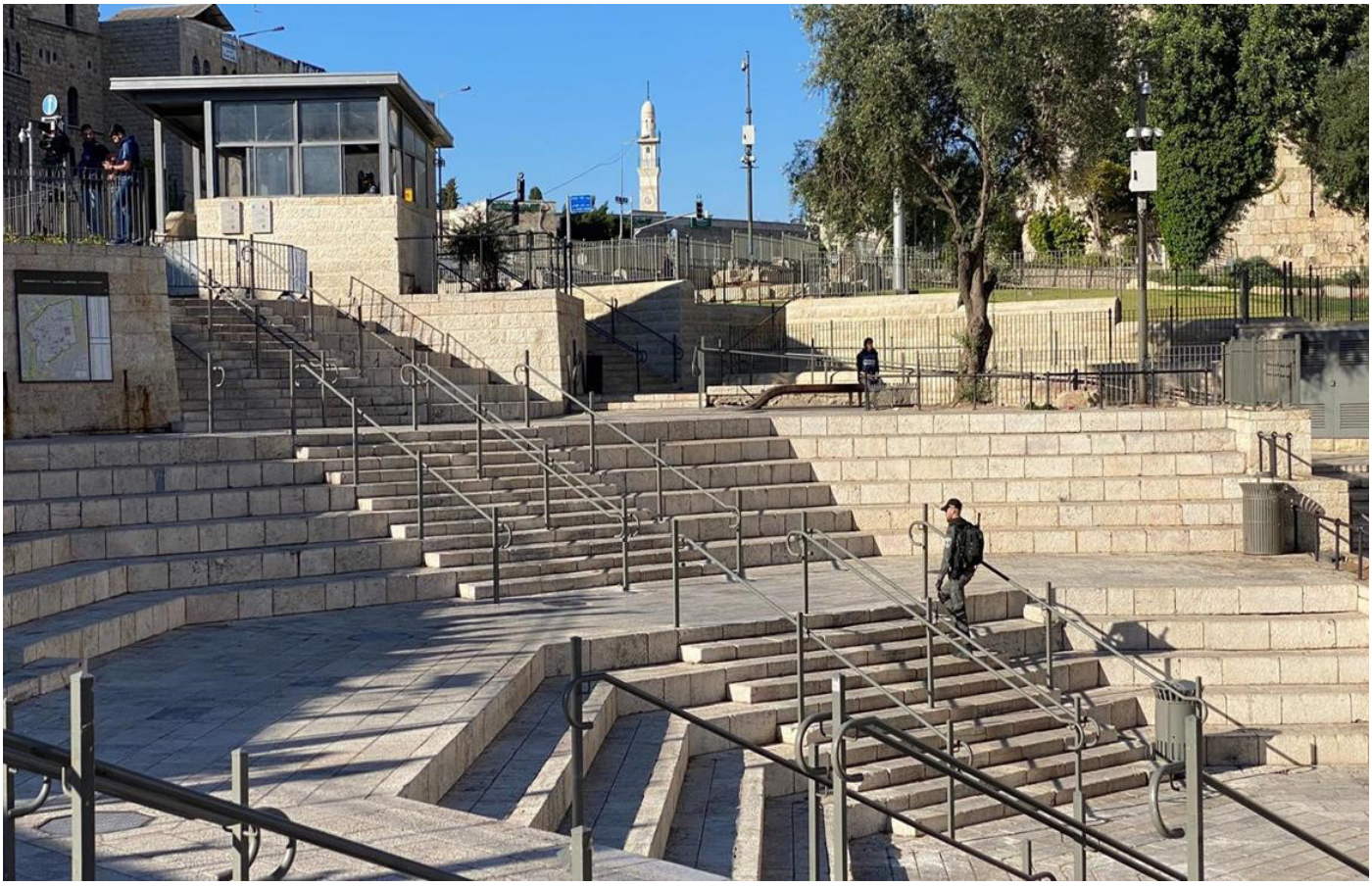

وخلال العام كثف المستوطنون اقتحاماتهم للمسجد الأقصى خصوصًا في موسم الأعياد اليهودية، ووصل بهم الأمر إلى الصلاة الصامتة داخل الأقصى، وأداء طقوس تلمودية فيه.

وبدا واضحًا أن استهداف المسجد الأقصى آخذ بالتصاعد أيضا بعد تولي حكومة بينيت المكونة من تيارات يسارية بقيادة حزب يميني متشدد الحكم في إسرائيل، وبالذات بعد مؤتمر جماعات المعبد المتطرفة في نوفمبر/تشرين الثاني الذي ناقش مقترحات متطرفة لتعزيز ما سمي «الحضور اليهودي» في الأقصى، ومضاعفة أعداد المقتحمين إلى 10 أضعاف.

وتبنّى الكنيست عددا من مخرجات هذا المؤتمر بتنظيم الزيارات التعليمية المدرسية للأقصى، وتبني هذا المقدس كجزء من التثقيف الداخلي للشرطة وأجهزة الأمن، والتوصية برفع القيود عن المقتحمين وتمديد ساعات الاقتحام، وغيرها من التوصيات التي تنتظر دورها في الحصول على الدعم الرسمي.

وخلال العام شارك 38761 مستوطنًا في اقتحام المسجد الأقصى. وتبدأ اقتحامات المستوطنين من باب المغاربة غرباً، باتجاه ساحة المصلى القبلي والمرواني، ثم باتجاه السور الشرقي للمسجد، عند

منطقة باب الرحمة، ثم السير بمحاذاة السور الشمالي للمسجد، ثم جنوباً وصولا إلى باب القطانين، وخروجا من باب السلسلة.

شهد العام تساوقًا واضحًا للمستوى الرسمي الإسرائيلي مع «منظمات المعبد» ومطالبها، فاقتحام الثامن من ذي الحجة، الموافق 18/7/2021، للاحتفال بما يسمى «ذكرى خراب المعبد»، كان بمباركة من رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت الذي أصدر تعليماته للشرطة بمواصلة السماح باقتحام المستوطنين للأقصى بشكل منظم وآمن، وشكر قائد الشرطة ووزير الأمن الداخلي على تأمين ما سماه «حرية العبادة لليهود» في الأقصى؛ في تصريحات اضطر للتراجع عنها بعد الانتقادات الواسعة التي أثارتها لما تعنيه من تغيير في الوضع القائم في الأقصى.

كما شهد عام 2021 استمرار استهداف الاحتلال موظفي الأوقاف وحراس الأقصى، عبر الاعتقالات وقرارات الإبعاد عن الأقصى، وكان هدم منزل حارس الأقصى فادي عليان في العيسوية، في شباط/فبراير، واضحًا في دلالاته لجهة معاقبة عليان وتقديمه أمثولة لردع من يفكّر من حراس الأقصى في القيام بعمله والتصدي لاقتحامات المستوطنين.

وفي كانون الأول/ديسمبر، منعت شرطة الاحتلال تسعة من الحراس الجُدد للأقصى من مزاولة عملهم في الحراسة الليلية، تحت تهديد الاعتقال، في حال عملهم من دون الحصول على تصاريح من الاحتلال. وكانت الأوقاف أعلنت عن تعيين 50 موظفًا كحراس للأقصى العام المقبل، و14 موظفًا منهم للعمل بالفترة المسائية، خلال الفترة الحالية.

وبحسب مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني، فقد اعتقل الاحتلال أكثر من 20 حارسًا هذه العام، وأبعدهم عن الأقصى لفتراتٍ متفاوتة، فيما أُصيب أكثر من 15 حارسًا بالرصاص المطاطي، أثناء اقتحام قوات الاحتلال للمسجد ، في العشر الأواخر من شهر رمضان.

ثامنًا: حالات الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس

تنتهج السلطات الإسرائيلية سياسة واضحة وممنهجة لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس والأقصى، فهي تمنع الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول للمسجد الأقصى، إلّا بعد الحصول على تصاريح خاصة تبدو شبه مستحيلة ومحدودة خاصة لأهالي قطاع غزة. كما تقيد سلطات الاحتلال وصول سكان مدينة القدس وفلسطينيي عام 1948، للمسجد بشروط وأوقات معينة، كمنع وصول المصلين الذين تقل أعمارهم عن 50 عامًا من الذكور من دخول المسجد لأداء الصلاة فيه؛ لتتسع بذلك دائرة المبعدين عن المسجد الأقصى والممنوعين من الوصل إليه.

وتهدف إسرائيل من هذه الإبعادات الممنهجة إلى إفراغ الأقصى؛ لتهيئة الأجواء للمتطرفين باقتحامه؛ لتكون لهم فرصة لأداء صلواتهم التلمودية بحراسة من الشرطة الإسرائيلية، حيث عملت على اقتطاع أوقاتٍ زمنية لاقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى تمتد من الساعة 7:30 صباحاً إلى الـ 11:30، وهو ما يُطلق عليه اسم «الفترة الصباحية»؛ ومن الساعة 1:30 حتى الساعة 2:30، وهو ما يُطلق عليه اسم «الفترة المسائية»؛ وذلك بهدف تفريغ المسجد الأقصى من المسلمين.

وتنفذ قوات الاحتلال سياسة الإبعاد عن المسجد لجميع الشخصيات المؤثرة والتي تلعب دورا في الرباط أو الدفاع عن لفترات متفاوتة، وطال ذلك سابقا الشيخ عكرمة صبري، والشيخ رائد صلاح؛ بالإضافة إلى إبعاد العديد من المواطنين معظمهم من الأطفال والنساء من طلبة مصاطب العلم والمرابطين داخل

المسجد الأقصى؛ على خلفية تصديهم للسياسات الاحتلالية، ولمجرد قيامهم بالتكبير أثناء الاقتحامات.

وتسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي عبر سياستها بحق المسجد الأقصى لإحكام السيطرة عليه، وتجريده من طابعه الإسلامي المحض زمانيًا ومكانيًا.

وخلال هذا العام، أصدرت سلطات الاحتلال 510 قرار إبعاد كان أوسعها في شهر أكتوبر حيث سجل 216 قرار إبعاد.

ومن بين المبعدين رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري ونائب مدير أوقاف القدس الشيخ ناجح بكيرات، ومنع محافظ القدس من دخول الضفة الغربية.

واستهدفت سلطات الاحتلال موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية من الطواقم الإدارية والحراس والسدنة ولجان الإعمار، «بالاعتقال والتهديد والإبعاد عن الأقصى لفترات متفاوتة.

وتمثل سياسة الجيش الإسرائيلي، في الإبعاد عن المسجد الأقصى، انتهاكا للحق في العبادة الذي أكدت عليه المواثيق الدولية، فضلا عن كونه محاولة لتغييب القيادات والشخصيات الفلسطينية والإسلامية المؤثرة التي تتصدى لسياسة فرض الأمر الواقع الإسرائيلية، بما يسهل على الجيش تنفيذ اقتحاماته واعتداءاته المتكررة.

ويشكل استمرار سلطات الاحتلال الاسرائيلي انتهاك حرمة المقدسات الدينية في مدينة القدس، والاعتداء على المصلين ومنع المصلين من الوصول إلى الأماكن المقدسة وأداء الصلاة فيها، انتهاكاً صارخاً لحرية العبادة وحق ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية، وخاصة الشرعة الدولية لحقوق الانسان، كما أنها تتناقض مع المادة 53 من بروتوكول جنيف الأول لسنة 1977، التي حظرت الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

إن مواصلة سلطات الاحتلال انتهاكاتها لحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لأبناء الديانتين الاسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، واقتصار حرية التنقل لليهود وتمكينهم من الوصول إلى حائط البراق دون أية عراقيل أو قيود، يعد شكلاً من أشكال التميز العنصري. لقد أكدت المادة

18 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن حق كل فرد في حرية الفكر والضمير والديانة، والحق في إقامة الشعائر سواءً أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

ويأتي استمرار قوات الجيش الإسرائيلي في اقتراف جريمة «الإبعاد القسري» استمرارا لانتهاكاتها جميع مواثيق حقوق الإنسان الدولية، ومخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل والإبعاد القسري للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي أي بلد آخر، وتعد النقل القسري انتهاكًا خطيرا للاتفاقية، ويُعرف بأنه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

تاسعًا: اعتداءات المستوطنين

تواصلت اعتداءات المستوطنين على المقدسات والممتلكات في القدس المحتلة، حيث اعتدى المستوطنون على الشبان المقدسيين أثناء مرورهم في شوارع القدس الغربية أو أثناء عملهم دون سبب، وطالت اعتداءاتهم الأماكن الدينية بالحرق والشعارات المسيئة.

ورصد التقرير ما لا يقل عن (214) اعتداءً نفذها المستوطنون وتمثلت في الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم، وكتابة شعارات عنصرية.

وتجري تلك الاعتداءات غالبا تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تتجاهل شكاوى الفلسطينيين، ما يشكل تشجيعا للمستوطنين على اقتراف اعتداءاتهم.

ومن أخطر الاعتداءات هذا العام، تورطهم في قتل مواطنين، والاشتراك مع جيش الاحتلال في إطلاق النار على المواطنين خاصة في حي الشيخ جراح، والاعتداءات المتكررة على السائقين والسيارات وكتابة الشعارات العنصرية وإعطاب إطارات السيارات، والاستيلاء على المنازل.

وتدلل الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون ضد الفلسطينيين تحت نظر وحماية قوات الجيش الإسرائيلي، أنها جزء من نشاط استراتيجي تسمح به إسرائيل، يقوم على أسس عنصرية تمييزية، ويهدف على المدى البعيد لتهجير الفلسطينيين وسلب منازلهم وأراضيهم لصالح المشاريع الاستيطانية.

عاشرًا: الحصار والحواجز وحرية الحركة

يشكل فرض القيود على حركة وتنقّل الفلسطينيين أحد الأدوات المركزية التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدف خنق الفلسطينيين وإحكام السيطرة عليهم.

ويخضع تنقّل الفلسطينيين في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة يخضع لسياسة تعسفية إسرائيلية؛ ما يصعّب عليهم تنفيذ أبسط المهام وتخطيط حياتهم.

وفعليا تدير سلطات الاحتلال الأراضي المحتلّة كثلاث مناطق منفصلة ومنعزلة وتمنع سكّانها الفلسطينيين من التنقّل بينها سوى بتصاريح تصدرها بشروط صعبة ولأعداد محدودة: 1. قطاع غزة - وضعتها إسرائيل تحت الحصار. 2. الضفة الغربية - تخضعها إسرائيل لحكم عسكريّ مطلق. 3. شرقي القدس - ضمّتها إسرائيل إلى حدودها.

وتواصل قوات الجيش الإسرائيلي فرض الحصار الخانق على البلدات والأحياء الفلسطينية في القدس المحتلة، وتقيد وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تسمح تلك القوات إلا للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية ممن بلغوا (55 عاماً) من الرجال، و(50 عاما) من النساء بالدخول إلى شرقي القدس دون اشتراط حصولهم على تصاريح مسبقة، مع الخضوع للفحص الأمني كشرط لدخولهم، وتفرض على باقي الأعمار الحصول على تصريح خاص. ويمنع غالبية الفلسطينيين من قطاع غزة من الوصول للمدينة المحتلة، ويسمح على فترات متباعدة لأعداد قليلة جدا بعد الحصول على تصاريح خاصة.

وتقيم قوات الاحتلال الإسرائيلي ما لا يقل عن 36 حاجزًا ونقطة عسكرية ثابتة في القدس المحتلة، يضاف لها عشرات الحواجز الطيارة التي تقام شهريا رغم أن قوات الاحتلال تسيطر على كل أحياء المدينة. وبين الحين والآخر تقتحم قوات الجيش الأحياء الفلسطينية في المدينة وتقيم حواجز وتحرر مخالفات عشوائية وتسحب رخص المركبات بصورة مؤقتة، وتقيم حواجز مماثلة داخل شوارع البلدات، وتغلق بعض الشوارع الرئيسية أمام حركة المارة والمركبات.

الحادي عشر: الحريات الإعلامية والعامة

لا تخفي سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياستها في إنهاء وجود وعمل المؤسسات الفلسطينية الرسمية، وتقييد عمل الشخصيات الفلسطينية الرسمية في المدينة المحتلة، ومنع أي مظاهر سيادة فلسطينية ولو بالحد الأدنى تكريسا لسعي الاحتلال فرض سيادته على المدينة.

وفي هذه الإطار استمرت سلطات الاحتلال خلال عام 2021، في ملاحقة عمل محافظ القدس، ووزيرها، وأي مؤسسة تمارس أي نشاط لصالح السلطة الفلسطينية.

وفي 15 يوليو، مدّد وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إغلاق مؤسسات مقدسية على رأسها «بيت الشرق» لستة أشهر أخرى. ويشمل القرار بيت الشرق ومقر الغرفة التجارية وجمعية الدراسات العربية، ونادي الأسير والمجلس الأعلى للسياحة، وغيرها العشرات من المؤسسات الحيوية، لستة أشهر. وجرى تعليق القرار على بوابة بيت الشرق، ويسري مفعوله في ٥ آب ولمدة ستة أشهر. وكان صدر القرار في العام 2001 ويجري تمديده منذ ذلك الحين كل ستة أشهر. وقد أغلق الاحتلال ما يزيد على 80 مؤسسة مقدسية وهو مستمر في هذه السياسة.

وخلال العام، منعت قوات الاحتلال عشرات الفعاليات وقمعتها واعتقلت بعض القائمين عليها، ضمن محاولتها منع أي نشاط فلسطيني منظم في المدينة.

كما تعرض الصحفيون الفلسطينيون للاستهداف المباشر وأصيب العديد منهم خلال عملهم الميداني، فضلا عن قرارات منع بعضهم من العمل,

وتأتي هذه السياسة في إطار محاولات إسرائيل التي لا تتوقف لتغيير واقع المدينة المحتلة وهويتها العربية عبر فرض حقائق على أرض الواقع. ويشكل اعتقال الصحفيين وإغلاق مؤسساتهم، مسًّا مباشرة بحق حرية الصحافة المكفولة بموجب المواثيق الدولية، وامتدادا لانتهاكات إسرائيلية مستمرة في هذا المجال.

كما تأتي القيود على الحريات العامة والإعلامية ضمن انتهاكات الجيش للحريات العامة، وتنطوي القرارات الإسرائيلية على ممارسة التمييز العنصري، ففي الوقت الذي تضع قيودا على حرية الفلسطينيين في عقد الاجتماعات والأنشطة، تسمح بها للمستوطنين.

الثاني عشر: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تمارس قوات الاحتلال الإسرائيلي، انتهاكات مبرمجة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في القدس. وتتعامل قوات الاحتلال مع المقدسيين كمقيمين وليس مواطنين أصحاب أرض، وبالتالي يتعرضون لمعاملة تتسم بالتمييز والعنصرية.

فإلى جانب عمليات التدمير الممنهجة لمنازلهم، تتعرض المنشآت التجارية والصناعية في القدس لحرب إسرائيلية ممنهجة، سواء على صعيد التدمير أو الدفع نحو الإفلاس.

وترقى انتهاكات الاحتلال في القدس المحتلة إلى عمليات تطهير عرقي ضد الفلسطينيين، وتبرز في سياسات هدم المنازل وسحب الإقامات وغيرها.

وفي حين ترفض بلدية الاحتلال أغلب طلبات الفلسطينيين لتراخيص بناء منازل أو توسيعها أو حت ترميمها تقدم كل التسهيلات والدعم لبناء الوحدات الاستيطانية وزيادة البؤر الاستيطانية.

كما تصادر الأراضي الفارغة لمنع التوسع الأفقي بوجه المقدسيين.

وتفرض بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، 7 أنواع من الضرائب على التجار المقدسيين، رغم ضعف الحركة التجارية في المدينة وتقييدها، مما يجعل من الصعوبة عليهم، تأدية هذا الكم من الضرائب للبلدية.

وتنفذ طواقم الضريبة والبلدية وشرطة الاحتلال يوميا مداهمات واقتحامات للمحلات التجارية بالقدس، ليس فقط بذرائع تحصيل ضرائب «الأرنونا» -التي تفرض على المسقوفات سواء سكنية أو تجارية- أو تفقد رخص المهن، وإنما لتحرير مخلفات باهظة على غير المعتاد، ومنها تغريم التاجر أكثر من ألف دولار إذا وجدت أمام محله أعقاب سجائر.

وتلجأ قوات الاحتلال لحسب الهوية من المقدسيين، بهدف حرمانهم من أي حقوق، ولا تتوقف القوانين والقرارات التي ترمي لنزع أملاكهم وأراضيهم.

وواصلت سلطات الاحتلال ملاحقة الأسرى المقدسيين المحررين وعائلاتهم، وعائلات أسرى قيد الاعتقال بقرارات وعقوبات مختلفة، كفرض الإبعاد أو مصادرة الأموال أو سحب حق الإقامة في القدس المحتلة.

الخلاصة والمطالب

تنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة خطيرة لمحاولة فرض أمر واقع لتكريس الوجود والطابع اليهودي، وإلغاء وتقليص الوجود الفلسطيني والعربي الإسلامي في مدينة القدس المحتلة، على حساب الحق الفلسطيني الأصيل.

يوجد ارتفاع ملحوظ في الانتهاكات والاقتحامات وعمليات التدمير والتهجير مع محاولات لتهجير جماعي وسن قوانين وتشريعات للسيطرة على أصول الفلسطينيين.
تشكل القدس والمسجد الأقصى عنوانًا للتفجير المستمر، بسبب سياسات الاحتلال التي تحاول شطب الوجود الفلسطيني في اكبر عملية تطهير عرقي في العصر الحديث وعبر سياسات تتسم بالتمييز والعنصرية، في ظل صمت يكاد يكون مطبقًا من العالم.

وبناء عليه فإن مؤسسة أوروبيون لأجل القدس:

1. يؤكد موقفه المستند لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بأن مدينة القدس، هي مدينة محتلة وما تقترفه إسرائيل فيها يشكل انتهاكات جسيمة لمواثيق حقوق الإنسان.
2. يحذر من الخطط الإسرائيلية الساعية لفرض التقسيم الزماني والمكاني على المسجد الأقصى، وتغيير الأمر الواقع للأسوأ، وهي أمور تنذر بتفجر موجات جديدة من الصراع والعنف.
3. يحذر من سياسات الاحتلال الرامية لعمليات تهجير جماعية في أحياء عديدة بالقدس المحتلة خلال العام 2022 استكملاً لما حدث العام الماضي وما سبق حيث نفذت عشرات عمليات الهدم لصالح تنفيذ مشاريع استيطانية وتغيير الطابع الديمغرافي في المدينة.

4. يدعو الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها في وقف انتهاك إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويحث عموم المجتمع الدولي لتحمل المسؤولية تجاه مدينة القدس والسكان الفلسطينيين فيها وحمايتهم.
5. يطالب بوقف سياسة التمييز العنصري بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إجراءات التحقيق والملاحقة والمحاكمة والتدخل لوقف سياسة الإبعاد القسري وانتهاك الحريات والحق في العبادة.
6. يتوجه برسالة إلى دول الاتحاد الأوروبي للوقوف على مسؤولياتها وحمل دولة الاحتلال على احترام القانون الدولي والقرارات الأممية، والتوقف عن التعدي على الأعيان المدنية ومحاولة العبث بالهوية الحضارية للقدس، وضمن تمكين المقدسيين من تأدية شعائرهم الدينية في المساجد والكنائس.